

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٨٧

الخميس، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد ليو	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد ملحس
	إسبانيا	السيد دي غيندوس خورادو
	أنغولا	السيد مانويل
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد فالديس بوليدو
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد سابان
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيد كريفاس
	ماليزيا	السيد أحمد حسني حنظلة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد أوسبورن
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن

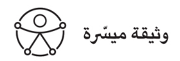
جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

1543471 (A)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. ويؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع الذي اجتمعنا لمناقشته.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي: أرمينيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيلاروس، تركيا، توغو، تونس، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، صربيا، طاجيكستان، العراق، الفلبين، فنلندا، قبرص، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليختنشتاين، مالطة، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جي - يون شين، رئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى حكومة الولايات المتحدة على قيادتها في عقد جلسة مجلس الأمن التاريخية هذه والأولى في نوعها لوزراء المالية. وأحيي قراركم، سيدي الرئيس، إيلاء أقصى الاهتمام لمكافحة تمويل الإرهاب. وإذ يواصل تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية نشر دعايتهما البغيضة وتصعيد الهجمات القاتلة، فإنه يجب علينا توحيد صفوفنا لمنعهم من الحصول على الموارد ونشرها سعيا لتسبيب المزيد من الضرر.

نحن ندرك التحديات الماثلة أمامنا. يستغل الإرهابيون مواطن الضعف في النظم المالية والتنظيمية لجمع الأموال. إنهم يتحايلون على القنوات الرسمية لتفادي كشفهم ويستغلون تكنولوجيات وأدوات جديدة لتحويل الموارد. وقد أقاموا روابط مربحة جدا وهدامة مع عصابات المخدرات والجريمة، من بين آخرين، ويسيئون استخدام الأغراض الخيرية للتحايل على الأفراد لتقديم التبرعات. إنهم يتسمون بالمرونة ونجحوا حتى الآن في جمع موارد لأعمالهم البشعة.

على مر السنوات، أحرزنا تقدما في تحديد الأساليب المختلفة لتمويل الإرهاب وتقييدها، وفي العديد من الحالات وضع تدابير لمنع تدفق الأموال إلى الإرهابيين. وأعرب العديد من قرارات مجلس الأمن بوضوح عن تصميم المجتمع الدولي على التصدي لتمويل الإرهاب. ويزداد عدد الدول الأعضاء التي ما برحت توقع على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب وتصدق عليها. ويزداد عدد البلدان التي اعتمدت تشريعات لتجريم تمويل الإرهاب وبناء وتعزيز قواعد ناظمة لمكافحة تدفقات التمويل للإرهابيين. وطرأ توسع على نطاق تركيز وتوجيه فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ليشمل طائفة من أساليب تمويل الإرهاب.

ومع ذلك، هناك الكثير مما ينبغي عمله. يواصل الإرهابيون تكييف أساليبهم وتنويع مصادر تمويلهم. واليوم، يدير داعش اقتصاد قيمته عدة ملايين من الدولارات في الأراضي الواقعة تحت سيطرته. يجمع إرهابيو داعش الأموال من خلال تجارة

النفط والابتزاز وحاملي النقدية الذين يتحركون في الخفاء والاختطاف طلبا للفدية والاتجار بالبشر والأسلحة والنهب. إنهم ينهبون ويبيعون الممتلكات الثقافية الثمينة، ويستفيدون بلا خجل من تدمير التراث المشترك للبشرية. ولا يستغل داعش وسائط الإعلام الاجتماعية لتغذية نزعة التطرف والتجنيد فحسب، بل ولجمع الأموال. وتحذو حذوه منظمات إرهابية أخرى في جميع أنحاء العالم – من تنظيم بوكو حرام إلى حركة الشباب إلى الطالبان. إنهم يستخدمون على نحو متزايد حيلا لجمع الأموال ونقلها، ويخفون آثارهم دون ترك أدلة تذكر لكي تحدد الحكومات والقطاع الخاص الموارد المشبوهة أو تتعقب مسار التمويل.

ومثلما تبتكر الجماعات الإرهابية وتقوم بالتنويع، يجب أن يبقى المجتمع الدولي في الطليعة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. القيام بذلك لن يكون سهلا. لم ينشئ العديد من الدول بعد النظم القانونية والمؤسسات والخبرات اللازمة لكشف وتجميد تمويل وأصول الإرهاب. لا يزال تنفيذ قرارات مجلس الأمن الرئيسية بشأن هذا الموضوع ضعيفا في أجزاء كثيرة من العالم. وفي كثير من الأحيان ما نترك القطاع الخاص والمجتمع المدني خارج دائرة توافق الآراء والثقة، ومن ثم فإنهما يصبحان حلقة ضعيفة محتملة. وفي بعض الحالات، أسفر سوء تفسير وسوء تطبيق المعايير الدولية إلى انتهاك الإجراءات القانونية الواجبة، مما يقوض الثقة ويلحق الضرر بالشراكات مع المجتمعات المحلية الرئيسية اللازمة للتصدي بفعالية للمشكلة.

إن مشروع القرار الذي سيعتمده مجلس الأمن اليوم سيساعد على تكثيف جهودنا وتحديد مواطن ضعف جديدة والنهوض بقواعد ناظمة أقوى وأكثر فعالية مع المراعاة الواجبة لحقوق الإنسان. وأود أن أقترح خمسة مجالات تركيز أخرى على الأقل.

أولا، ينبغي لنا زيادة التعاون الدولي وتبادل المعلومات والخبرات، لا سيما في وقف النقل غير القانوني للآثار الثقافية والتجارة فيها. وحيثما تفتقر الدول إلى المعارف والموارد لتعزيز نظمها، ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي بناء القدرات على نحو فعال.

ثانيا، سوف نوسع نطاق برامج الأمم المتحدة بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، التي تضم حاليا الفريق العامل المعني بالتصدي لتمويل الإرهاب التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة. تتولى تلك الهيئة تنسيق أنشطة العديد من الكيانات في هذا المجال، مثل المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفريق الرصد التابع للجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات. وسوف يركز مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الآن أيضا على وضع برامج في مجال مكافحة تمويل الإرهاب.

ثالثا، ينبغي أن نعمل على نحو وثيق مع القطاعين الخاص والخيري من أجل تحديد المعاملات المشتبه فيها والاستثمار في القواعد الناظمة الموثوقة والطيعة لحجب أموال الإرهابيين.

رابعا، أعتزم أن أقود، كما طلب المجلس، مناقشات على المستوى الاستراتيجي داخل الأمم المتحدة بشأن خطورة التهديد، بما في ذلك مصادر تمويل هذه الجماعات، ورفع تقرير إلى المجلس في غضون ٤٥ يوما بشأن استنتاجاتنا.

خامسا، والأهم، لنتخذ أيضا، ونحن نكافح الإرهابيين، تدابير خاصة لكفالة عدم إلحاق الضرر بالمهاجرين أو اللاجئين ومجتمعاتهم الأصلية. في العام الماضي، تلقت البلدان النامية أكثر من ٤٠٠ مليار دولار في صورة تحويلات مالية من المهاجرين الذين يعيشون في الخارج. يزيد هذا عن ثلاثة أضعاف مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي.

تمثل التحويلات المالية للعمال المهاجرين شريان الحياة. تحصل الأسرة الصومالية المتوسطة، على سبيل المثال، على

٦٠ في المائة من دخلها من الخارج. وتشمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) التزامات بجعل إرسال التحويلات المالية أسرع وأرخص وأكثر أمانا، مع الإدراك التام للتدابير الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب. لنعمل من أجل كفالة ألا تقوض التدابير الرامية إلى وقف التدفقات المالية غير المشروعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مرة أخرى، أرحب بمشروع قرار اليوم وبهذا المثال غير المسبوق على الالتزام العالمي. وأحث المجلس على استكمال جهوده اليوم باتخاذ إجراءات ملموسة لكفالة أن جلسة اليوم التاريخية توقف قنوات تمويل الجماعات الإرهابية وتمنع الهجمات وتبني عالما أكثر أمانا وأكثر أمنا للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه وعلى دعمه القوي لمشروع القرار.

أعطي الكلمة الآن للسيد شين.

السيد شين (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على هذه الفرصة غير المسبوقة لكي أخاطب مجلس الأمن وأسلط الضوء على أهمية أن تتخذ البلدان إجراءات عاجلة لتنفيذ معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمكافحة تمويل الإرهاب والمساعدة في دحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

يحتاج الإرهاب للأموال. يعمل داعش كأنه دولة ويقدم جميع الخدمات التي يتوقع أن توفرها دولة. لذلك، يحتاج إلى أموال أكثر من غيره من الجماعات الإرهابية. الأموال هي أكبر نقاط ضعفه. يجب أن يكون منع ووقف التدفقات المالية في صلب أي استراتيجية ناجحة لدحر داعش. من شأن تعطيل الشؤون المالية لداعش إلحاق الضرر بقدرته على تجنيد مقاتلين. يحتاج داعش الوصول إلى النظام المالي لنقل الأموال ودفع مقابل الإمدادات. يسيئ داعش استخدام المؤسسات الخيرية ومحولي الأموال ويحتاج إلى النقل الفعلي لكميات ضخمة من النقود. يمكن للاستخبارات المالية أن تكشف هيكل الجماعات الإرهابية وأنشطة الإرهابيين الأفراد وشبكاتهم اللوجستية والتيسيرية.

كيف تقوم فرقة العمل للإجراءات المالية بتقديم المساعدة وماذا حققت؟ لقد وضعت إطارا عالميا لمعايير مكافحة تمويل الإرهاب، على أساس قرارات مجلس الأمن. وكل الولايات القضائية تقريبا التزمت بتنفيذ معايير فرقة العمل، ويجري حاليا تقييمها من جانب أقرانها. ونعلن عن أسماء الولايات القضائية التي لا تتخذ أي إجراء. ويشكل ذلك تحذيرا للولايات القضائية والمصارف بالمخاطر، ورادعا للاستثمار الأجنبي. وحتى الآن، أخضعت فرقة العمل أكثر من ٨٠ من الولايات القضائية لتلك العملية وأعلنت عن أسماء ٥٨ ولاية قضائية منها. ومنذئذ، قامت ٤٣ من تلك الولايات القضائية بالإصلاحات اللازمة.

وهدفنا هو حماية سلامة النظام المالي وكفالة عدم وجود أي ملاذات آمنة لتمويل الإرهاب. وخلال الأشهر الستة الماضية، استعرضت فرقة العمل تنفيذ تدابير مكافحة تمويل الإرهاب في ١٩٦ ولاية قضائية. ووقد قامت كلها تقريبا بتجريم تمويل الإرهاب، وبمقدورها تطبق الجزاءات المالية المحددة الأهداف. وفي الشهرين الماضيين فقط، قام نصف تلك الولايات القضائية التي وجدنا فيها مشاكل خطيرة بسن قوانين عاجلة لمعالجتها. لكن ذلك غير كاف. فلم لم تقم سوى ٣٣ ولاية قضائية فقط بإصدار أحكام إدانة في قضايا تمويل الإرهاب، ومعظم الولايات القضائية تنفذ تجميد الأصول الذي تفرضه الأمم المتحدة ببطء شديد، مع فترات تأخير تتراوح بين يومين وشهر. ومن الملح الآن أن تركز كل ولاية قضائية على التنفيذ الفعال لمعايير فرقة العمل، وألا تقتصر على سن القوانين والأنظمة.

إن قيمة تلك التدابير واضحة. ففي يوم السبت، عقد فرقة العمل اجتماعا للخبراء التنفيذيين من وحدات الاستخبارات

المالية، وأجهزة إنفاذ القانون، ووكالات الأمن والاستخبارات. وأوضحوا كيف ساعدت الاستخبارات المالية من القطاع الخاص على تعقب الإرهابيين الذين يقفون وراء الهجمات الأخيرة، مما يحول دون وقوع المزيد من الهجمات. كما اطّلعنا على حالات أدى فيها تعطيل تمويل الإرهاب إلى تقويض قدرات الجماعات الإرهابية على الإعداد للهجمات.

وفي يوم الأحد، اجتمع أعضاء من فرقة العمل، والأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وجهات أخرى، لاستخلاص الدروس من الهجمات الأخيرة، مع التركيز على القدرات التنفيذية للأعضاء على مكافحة تمويل الإرهاب. وأهم ما استنتجناه هو أن هناك حاجة إلى تحسين وزيادة تبادل المعلومات بين الوكالات داخل الولايات القضائية وفيما بينها، ومع القطاع الخاص.

وفي الأسابيع الستة المقبلة سوف نستقي المعلومات من أعضاء فرقة العمل بشأن مخاطر تمويل الإرهاب التي يواجهونها، والتحديات المتعلقة بتبادل الاستخبارات المالية، وكيفية التصدي لهذه التحديات. وذلك سيساعدنا فعلى التعاون للتغلب على العقبات التي تعترض تبادل المعلومات. ونحن نعرف، على سبيل المثال، أن اختلاف قوانين حماية البيانات يعني أن المصارف، وهي واحدة من أكبر مصادر الاستخبارات لدينا، كثيرا ما تمنع من تبادل المعلومات عبر الحدود حتى داخل منظماتها، ناهيك عن المصارف أو السلطات الأخرى. كما سنقوم بتحديد وتبادل علامات الخطر، ومؤشرات تمويل الإرهاب، بغية مساعدة القطاع الخاص على الكشف والإبلاغ عن أي نشاط مشبوه.

وما فتئت فرقة العمل تتعاون تعاونا وثيقا مع الأمم المتحدة. ففي تشرين الأول/أكتوبر، قمنا باستكمال معاييرنا لكي تجسد القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وإ لدينا اليوم ولاية قوية من مجلس الأمن، سنتخذ مزيدا من الإجراءات لتعزيز تلك التدابير في جميع أجزاء شبكة فرقة العمل على الصعيد العالمي، وسنواصل تعزيز تنفيذ الجزاءات المالية المحددة الأهداف بصورة أسرع وأكثر فعالية. والدعم الملموس الذي تقدمه إلينا الأمم المتحدة يساعدنا على ممارسة الضغط على الأعضاء من أجل تنفيذ معايير فرقة العمل بفعالية.

وأخيرا، إن لفرقة العمل ولاية محددة زمنيا. وتلك الولاية تركز عملنا ويمكن أن تجعلنا نستجيب بمرونة. ولكنها تعني أيضا أننا نعتمد على النوايا الحسنة للأعضاء ودعمهم بغية تنفيذ وتقييم معايير فرقة العمل وتبادل معارفها بشأن التهديدات المتغيرة. وبصفتنا وزراء المالية، نحن بحاجة إلى دعم قوي من المجلس للقيام بعملنا. ولذلك سأختتم كلمتي بشكر أعضاء مجلس الأمن، وجميع أعضائنا، على ما قدموه لنا من مساعدة للقيام بعملنا الأساسي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد جي – يون شين على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الهام الذي تقوم به فرقة العمل للإجراءات المالية بغية مضافرة الجهود العالمية من أجل مكافحة هذه المشكلة. ونأمل أن تساعد جلسة ومشروع قرار اليوم على تعزيز فعالية جهودنا.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/972، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألبانيا، أنغولا، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، شيلي، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، مصر، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، لاتفيا، لبنان، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، مالطة، الجبل الأسود، المغرب، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا،

السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

إن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخزانة في الولايات المتحدة.

نجتمع في ظرف هام وفي سياق تاريخي. ولم يسبق أبدا أن اجتمع وزراء المالية في جلسة رسمية لمجلس الأمن. إن جلسة اليوم غير المسبوقة تشدد على أهمية مكافحة تمويل الإرهاب، وتفاني المجتمع الدولي في تدمير تنظيم ''الدولة الإسلامية في العراق والشام'' (داعش)، وعلى الدور الحاسم الذي يؤديه وزراء المالية والمجتمع المالي الدولي قاطبة في مكافحة الإرهاب.

وأود أن أشكر معالي الأمين العام بان كي - مون على قيادته والتزام الأمم المتحدة بهذا الجهد الهام. كما أود أن أشكر رئيس فرقة العمل للإجراءات المالية جي - يون شين على تكبد مشاق السفر الطويل وعلى كل ما تقوم به فرقة العمل لمكافحة التهديدات الإرهابية. كما أود أن أشكر السفيرة باور على عملها في تنظيم جلسة اليوم وإعداد القرار الذي اتخذناه للتو، الذي سيساعدنا على حماية النظام المالي الدولي من إساءة استعماله واستغلاله من جانب الإرهابيين. وإذ أن قدومنا هنا يدل على عزمنا الجماعي، أود أن أشكر جميع الحاضرين في هذه القاعة، الذين تكبد الكثير منهم مشقة السفر لمسافات طويلة بغية حضور هذه الجلسة.

وأود التأكيد مجددا على استمرار التزام الولايات المتحدة الأمريكية بحرمان تنظيم داعش من الحصول على الموارد الاقتصادية ومن الوصول إلى النظام المالي الدولي، وبالتعاون مع المجتمع الدولي في استخدام التدابير المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) المُتخذ اليوم والأدوات التي صقلناها على مدى السنوات ال ١٤ الماضية لجعل العالم أكثر أمنا وحمايته بشكل أفضل من التنظيم وغيره من الجماعات الإرهابية الفتاكة.

في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، تعهدت الولايات المتحدة وشركاؤنا الدوليون بمكافحة الإرهاب بجميع الأدوات المتاحة لنا. وأدركنا في وقت مبكر ضرورة استهداف الموارد المالية للشبكات الإرهابية وحرمانها من الأموال التي تحتاج إليها للتجنيد والتدريب والسفر والتجهيز والهجوم والقتل. ومنذ ذلك الحين، عززنا بقدر كبير شفافية النظام المالي الدولي وقدرته على الصمود وأنشأنا الأدوات اللازمة لتتبع وتعطيل قنوات تمويل الإرهاب. وكان لذلك أثر حقيقي. فقد باتت الهيئات الرقابية والمؤسسات المالية على السواء أكثر تطورا بكثير وأقدر على مواكبة خطر تمويل الإرهاب وزادت من صعوبة مهمة الجماعات الإرهابية، مثل القاعدة وحزب الله، في إيداع الأموال ونقلها. ونتيجة لذلك، أصبح نظامنا المالي أقوى وأكثر شفافية وأقدر على الصمود.

وقد كشفنا وأغلقنا قناة تلو الأخرى من قنوات الدعم لتنظيم القاعدة، مما ترك فروعه مفتقرة للتمويل وأقل قدرة

على التخطيط للهجمات وتنفيذها. كما حسنا قدرتنا على استخدام هذه الأدوات بطرق فعالة ومتطورة للتصدي للتهديدات المالية غير المشروعة الأخرى، ولا سيما في جهودنا المتعددة الأطراف الناجحة لإقناع إيران بالجلوس إلى طاولة المفاوضات في ما يتصل ببرنامجها النووي.

غير أننا شهدنا أيضا تطور التهديدات الإرهابية بشكل خطير. والأساليب المختلفة، من قبيل الهجمات التي ينفذها إرهابيون يعملون منفردين

وحوادث إطلاق النار، هي أمثلة شهدناها على الأرض الأمريكية. وقد ظهرت جماعات جديدة تتبع استراتيجيات مبتكرة في التراسل والتجنيد وفي المجالين العسكري والمالي. وتنظيم داعش هو أخطر تجليات هذا التهديد الجديد. فمنذ ظهوره، بث التنظيم الرعب في قلوب الناس في العراق وسورية وباريس وفي أماكن أخرى بهجماته التي تسببت في مقتل وجرح أشخاص ينتمون إلى العديد من الدول والأديان. وحكوماتنا تعكف منذ فترة، وبالتنسيق مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، على مكافحة داعش. ولكننا نعلم جميعا أننا بحاجة إلى القيام بالمزيد معا لإضعاف وتدمير تلك القوة الإرهابية الوحشية.

ومنذ عام ٢٠١٤، تعمل الولايات المتحدة من أجل تدمير داعش، وذلك بالاعتماد على جميع جوانب القوة الأمريكية، حسبما أوضح الرئيس أوباما في الأسبوع الماضي. ويتمثل جزء هام للغاية من الاستراتيجية العامة لحكومة الولايات المتحدة في استخدام أدوات وسلطات مكافحة تمويل الإرهاب لوقف عمليات التنظيم من خلال عزله ماليا واقتصاديا. وكما يعلم الكثيرون هنا، فإن داعش يمثل هدفا ماليا صعبا. فبخلاف الجماعات الإرهابية الأخرى، يستمد التنظيم حصة صغيرة نسبيا من تمويله من مانحين في الخارج. وبدلا من ذلك، يولد داعش ثروته من ممارسة أنشطة اقتصادية واستغلال الموارد المتاحة داخل الإقليم الخاضع لسيطرته. وقد تطور تمويل التنظيم من الاستيلاء على الأراضي ونهب خزائن المصارف إلى الاستفادة من مصادر الإيرادات المتجددة. وحتى الآن، جنى داعش ما يقدر بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار من السوق السوداء للنفط وملايين أخرى من الأشخاص الذين يعاملهم بوحشية ويبتزهم.

وفي نفس الوقت، فإن للتنظيم جوانب ضعف مالي، وقد تطور نهج الولايات المتحدة أيضا لمهاجمة مواطن الضعف تلك. وأصبحت أساليب التمويل الجديدة لداعش الآن أهدافا. وبسبب حاجته إلى السيطرة على الأراضي، فإن التنظيم يحتاج إلى تدفقات كبيرة ومتجددة من الإيرادات لدفع أجور المقاتلين وشراء الأسلحة وتوفير الخدمات الأساسية للسكان المحليين. ومن أجل استدامة هياكله النفطية الأساسية وجهوده العسكرية، يحتاج داعش للوصول إلى النظام المالي الدولي. وتتيح جوانب الاعتماد هذه فرصا للهجوم. ولوقف موارد التنظيم ومنابع تمويله، وأهمها الإيرادات من مبيعاته النفطية، يعمل جيش الولايات المتحدة مع الشركاء في التحالف لمهاجمة سلسلة إمداده النفطية بكاملها وحقوله النفطية ومصافيه وشاحنات الوقود التابعة له. وخلال الشهر المنقضي، تم تدمير ما يقرب من ٤٠٠ شاحنة لنقل النفط تابعة لداعش.

وبينما تترك هذه الهجمات أثرا حقيقيا ومتزايدا، فإنه يجب على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي أيضا العمل مع البلدان المجاورة للعراق وسورية لتعزيز أمن الحدود والمساعدة في وقف التدفقات غير المشروعة عبر الحدود. ولمنع التنظيم تماما من الوصول إلى النظام المالي الدولي، تعمل الولايات المتحدة مع شركائها من أجل الاستهداف الفعال للميسرين الماليين الرئيسيين لداعش، وذلك بفرض جزاءات على أكثر من ٣٠ من كبار قادته ومموليه. ويعمل مسؤولو الولايات المتحدة مع حكومة العراق لحرمان داعش من الوصول إلى النظام

المالي العراقي. وبالتعاون مع سلطات إنفاذ القانون والشركاء الأجانب، يعمل مسؤولو الولايات المتحدة مع المؤسسات المالية لتعزيز قدرتها على الكشف عن النشاط المرتبط بأنصار التنظيم.

ولئن كنا نحرز تقدما في سبيل عزل داعش ماليا، فإذا ما أردنا النجاح يجب علينا جميعا أن نكثف جهودنا بصورة منفردة وبالعمل معا على الصعيد الدولي. واليوم، اتخذنا قرارا جديدا لمجلس الأمن يبني على تدابيرنا السابقة ويعزز أدواتنا القائمة. فهو يوسع تركيز القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، ليشدد تحديدا على داعش في معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات، مما يجعل الارتباط بالتنظيم مدعاة لفرض جزاءات محددة الأهداف. ويدعو القرار الدول الأعضاء إلى ضمان أن يكون لديها الأدوات القانونية اللازمة لتجريم تمويل الإرهابيين الأفراد والمنظمات الإرهابية لأي غرض كان - للتجنيد أو التدريب أو السفر أو غير ذلك من الأنشطة - حتى في حالة عدم وجود صلة بعمل إرهابي محدد. وهو يهيب بالدول الأعضاء زيادة التعاون مع القطاع الخاص لمنع الإرهابيين من استخدام النظام المالي، ويشجع الحكومات على تحسين تبادل المعلومات داخليا وفي ما بين الدول لتجنب أي نقص في المعلومات الأساسية عن الأنشطة الإرهابية. إن القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) خطوة حاسمة، ولكن الاختبار الحقيقي ستحدده الإجراءات التي سيتخذها كل منا بعد اعتماده. فنحن بحاجة إلى أن يقوم كل بلد ممثل هنا وبلدان كثيرة أخرى بتنفيذ القرار على نحو مجد وبالتنسيق والإنفاذ. وكما تعلمنا جميعا في سياق عملنا في مكافحة تنظيم القاعدة وداعش والجماعات الأخرى حتى الآن، فإن الاستخدام الناجح لهذه الأدوات لمكافحة تمويل الإرهاب يتطلب تنفيذا محليا قويا وتعاونا واسع النطاق مع الشركاء من القطاع الخاص وتنسيقا مكثفا متعدد الأطراف وتبادل المعلومات.

وقد اتضحت أهمية التنسيق في هذا العام عندما تعاوننا في وزارة الخزانة بالولايات المتحدة مع نظرائنا الفرنسيين والأوروبيين في الوقت الحقيقي لتوفير أكثر من ١ ٣٠٠ معلومة فور وقوع هجمات باريس المروعة في كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر. وهذا النوع من التنسيق مستمر وأساسي، ويجب علينا أن نقرنه برغبة لا تكل في تكييف وتغيير أدواتنا لمواكبة تكيف الجماعات الإرهابية مع تدابيرنا. فدول العالم تمثل، إذا ما وقفت معا وعملت معا، قوة أشد من الإجراءات التي نتخذها بصورة منفردة. ويجب أيضا أن نعمل من خلال المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف. وفي الأسبوع الماضي، عقدت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية اجتماعا بشأن التحقيقات مع ممولي الإرهاب وملاحقتهم قضائيا ونفذت جزاءات مالية محددة الأهداف. وفي جملة أمور، تركز مجموعة عمل مكافحة تمويل داعش، التي تشترك الولايات المتحدة وإيطاليا والمملكة العربية السعودية في قيادتها، على توسيع نطاق تبادل المعلومات في مجال مكافحة تمويل الجماعات المنتسبة إلى التنظيم.

وحتى بينما نواصل هذا العمل الهام، يجب أن نظل ثابتين أيضا في التزامنا بحماية استقرار النظام المالي الدولي وتوسيع نطاق الإدماج المالي على السواء، ليتسنى تشاطر فوائد النمو العالمي على نطاق واسع. وهذان الهدفان - حماية النظام المالي من الأنشطة غير المشروعة مع زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية - يكمل أحدهما الآخر ولا يتعارضان. وكما نعلم، فإن الإقصاء المالي يقوض سلامة القطاع المالي بأكمله وإن الإدماج يخلق أصحاب مصلحة ملتزمين بالتغيير الإيجابي في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، فإننا قد تعلمنا من عملنا المشترك في مكافحة تمويل الإرهاب خلال السنوات الـ ١٤ الماضية أن بوسعنا التصدي لتحدي الإرهاب المتغير في الأجل الطويل، ولكن

يجب علينا مواصلة التكيف ويجب علينا مواصلة التركيز على القيام بذلك. وتعزيز نظام الجزاءات بموجب القرار الجديد والتنفيذ الصارم للقرار وغيره من تدابير مكافحة تمويل الإرهاب من شأنهما مساعدتنا في مواجهة خطر الإرهاب، سواء من داعش أو غيره من الجماعات مثل القاعدة أو حركة الشباب أو بوكو حرام أو حزب الله أو جبهة النصرة أو ما يُستجد من أفراد وجماعات.

مرة أخرى، أشكر العدد الكبير من المشاركين الذين حضروا إلى هنا على سفرهم لغرض المشاركة في هذه الجلسة التاريخية وعلى دعمهم لهذا القرار الهام ولهذا الجهد الأوسع نطاقا الطويل الأجل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لوزير مالية الأردن.

السيد ملحس (الأردن): بداية، اسمحوا لي أن أشكر معالي الوزير جاكوب ليو على ترؤسه هذه الجلسة الهامة، معرباً عن تثمين وفد بلادي للولايات المتحدة الأمريكية على عقدها هذه الجلسة، والتي تُعد الأولى من نوعها في تاريخ مجلس الأمن.

كما يرحب الأردن باتخاذ المجلس وبالإجماع للقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، والذي يأتي اتخاذه في ظل وقوع أحداث إرهابية في مختلف أرجاء المعمورة، تودي بحياة الأبرياء وتُفاقم من الأزمات الإنسانية وتستبيح المحرمات الإنسانية والأخلاقية. كما أشكر مقدمي مشروع القرار، وفدي الولايات المتحدة وروسيا، على الجهود المشتركة التي بذلاها في هذا السياق. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام السيد بان كي - مون وإلى السيد جي يون شين على إحاطتيهما الإعلاميتين، مؤكدين على دعمنا للدور الهام الذي تضطلع به فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وانخراطها مع الدول في سياق مكافحة الإرهاب.

يُعد القرار الذي اتخذناه للتو قراراً مفصلياً، نظراً لخصوصية ما تضمنه، والمحاور الأساسية التي ارتكز عليها. فقد حمل القرار في طياته تجديداً لنظام جزاءات القاعدة، والذي بات اسمه نظام جزاءات داعش والقاعدة، ووسع القرار معايير الإدراج على قائمة الجزاءات، لتتضمن الأعمال أو الأنشطة التي تدل على ارتباط الأفراد والكيانات بتنظيم داعش وعدم حصرها بتنظيم القاعدة فقط، الأمر الذي أيده الأردن خلال التفاوض ودعمه لما في ذلك من محاكاة سليمة لواقع الأمر وتأكيد لتصميم المجتمع الدولي على مجابهة الخطر الداهم والعالمي الذي يمثله تنظيم داعش.

لطالما أكد الأردن على محورية مكافحة تمويل الإرهاب وتخفيف مصادره، إذ يعد ذلك ركناً أساسياً في نجاح أي جهد شمولي في مكافحة الإرهاب. ومن هنا، يجب التنويه إلى أن مكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك تنظيم داعش، لا تتأتى بجهد وطني منفرد أو جهد مؤسسي مستقل، فتعدد منابع تمويل الإرهاب يحتم علينا النظر في آليات ترتقي بمستويات تضافر الجهود البينية على صعيد المؤسسات الوطنية وتتطلب تعاون تلك المؤسسات في الإقليم والعالم مع بعضها البعض. فها هي التنظيمات الإرهابية تعتاش على التجارة غير المشروعة بالنفط والموارد الطبيعية وتهريب الآثار والتجارة بها وعوائد الاختطاف من أجل الفدية، علاوة على الضرائب وعوائد استغلال المواطنين الأبرياء. ومن الأسباب التي أدت إلى نجاح هذه التنظيمات في الحصول على هذه الموارد هو غياب التنسيق على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية.

وفي سياق مكافحة تمويل الإرهاب، يؤكد وفد بلادي على أهمية ما يلي:

تفعيل الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩ وأهمية انضمام كافة الدول لهذه الاتفاقية التي تجرم الانخراط في تمويل الإرهاب، وتفرض اختصاصاً على جرائم تمويل الإرهاب، بالإضافة إلى تأكيدها على التعاون القضائي وتبادل المعلومات

ما بين الأجهزة المختصة. وضمان الدول التزامها بشأن عدم السماح لمواطنيها أو القاطنين على أراضيها باستخدام أي موارد مالية لصالح تلك التنظيمات الإرهابية. وأن تنظر لجنة الجزاءات في إدراج كل من يثبت ضلوعه بمثل هذا الخروقات. والتطبيق الكامل لقرارات مكافحة الإرهاب، ومكافحة تمويل الإرهاب، وعلى الأخص القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥). وضرورة ضمان عدم وصول كافة المدرجين على قوائم جزاءات الأمم المتحدة أو الوطنية إلى النظام المالي للدول، والتأكد من تطبيق حظر التمويل المفروض عليهم وفقاً للقرارات ذات الصلة. ومواصلة دعوة الدول المانحة والشركاء الدوليين وأجهزة الأمم المتحدة المعنية إلى تقديم كافة المساعدات التي من شأنها دعم الدول في سياق مكافحة تمويل الإرهاب وبناء قدراتها بما في ذلك تقوية دور قطاعاتها المصرفية، بشقيها الحكومي والخاص. وملاحقة مرتكبي مثل هذه الجرائم ومحاكمتهم أو تسليمهم إلى الدول ذات الاختصاص.

واسمحوا لي أن أشاطركم بعض الإجراءات التي اتخذتها السلطات الأردنية مؤخراً في سياق مكافحة الإرهاب:

واكب المشرّع الأردني جميع الأوضاع الأمنية السائدة في الإقليم وتمدُد التنظيمات الإرهابية في دول الجوار، وعزز منظومته التشريعية بما ينسجم مع تلك الأوضاع حيث جرم وعاقب كل من يقوم بجمع الأموال أوالتمويل أو تحويل الأموال للتنظيمات الإرهابية أو دعمها، وكفل تقديم أي شخص يشارك في تمويل أعمال إرهابية أو التخطيط لها أو الإعداد لها أو ارتكابها أو حتى دعمها إلى العدالة، وذلك استناداً لقانون منع الإرهاب المعدل لعام ٢٠١٤ وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعدل لعام ٢٠١٠.

واتخذت السلطات المحلية حزمة من الإجراءات الأمنية العملية على كافة المعابر والحدود لمنع تهريب وبيع النفط المسيطر عليه من قبل تنظيم داعش في سورية والعراق أو نقله من خلال الأراضي الأردنية أو تهريب الآثار، أخذا بعين الاعتبار أن تجارة النفط والآثار تعدان بمثابة مصدر التمويل الرئيسي للتنظيمات الإرهابية المتواجدة في سورية والعراق.

وفي سياق القطاع المصرفي، فقد تم رفع مستويات التنبيه والتشديد على ضرورة رفع جاهزية البنوك وشركات الصرافة لمنع تمويل الإرهاب، وتم تعزيز الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص. كما تم أخذ الإجراءات اللازمة لضمان أن المؤسسات المالية والقطاع المصرفي بشقيه الحكومي والخاص، تمنع تنظيم داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية من الوصول إلى النظام المالي الأردني، أو حتى الدولي. علماً بأن قانون أعمال الصرافة الجديد يخضع للإجراءات الدستورية اللازمة لغايات إقراره.

عقب اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١٩٩ (٢٠١٥)، قام الأردن بتنفيذ جملة من المبادرات والاجتماعات الرامية إلى مكافحة ظاهرة تهريب والاتجار بالقطع الأثرية في سياق جهودنا على المستوى الدولي الرامية لكبح تمويل الإرهاب، أخذاً بعين الاعتبار أن الاتجار بالقطع الأثرية يعد مصدر الدخل الثاني لتلك التنظيمات الإرهابية.

إن الجرائم الإرهابية البشعة المُرتكبة من قبل التنظيمات الإرهابية، بما فيها داعش، تبرهن بشكل لا لبس فيه أن الإرهابيين يسعون للنيل من قيم العيش المشترك لنا جميعاً، وأن الحرب على الإرهاب باتت فعلاً حرباً عالمية تحتم علينا أن نتحد قولاً وفعلاً في خوضها، علاوة على أن مكافحة تنظيم داعش وغيره تستدعي نهجاً شمولياً يرتكز على عدة محاور رئيسية وهي: المحور العسكري والمحور الأمني والمحور الأيدولوجي. وهنا، أود التأكيد على ضرورة تقويض قدرات تنظيم داعش الإرهابي، بما فيها القدرات المالية، وهذا يتطلب عملاً دولياً وجهداً جماعياً جاداً على مختلف الجبهات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوزير ملحس على بيانه. ونحن ندرك جميعاً أن الأردن يتحمل عبئاً خاصاً في التعامل مع هذا العدد الكبير من اللاجئين الفارين من الدولة الإسلامية في العراق والشام.

أعطي الكلمة الآن لوزير المالية والحسابات العامة في فرنسا.

السيد سابان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على مبادرتها بعقد هذه الجلسة، التي تتيح لوزراء المالية شرف المشاركة في جلسة لمجلس الأمن.

قبل شهر تقريباً، ضربت فرنسا هجمات إرهابية ذات نطاق لم يسبق له مثيل على التراب الفرنسي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر للعالم أجمع الذي تضامن معنا بالكلمات والمبادرات التي أثرت فينا أعمق تأثير. ولكن فرنسا ليست البلد الوحيد الذي تعرّض للهجوم. فلم ينج بلد واحد ولا قارة، فمع مرور كل شهر تطول قائمة الهجمات الوحشية كثيرا: لبنان، تركيا، تونس، مصر، والآن وفي الآونة الأخيرة الولايات المتحدة. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أودت أعمال الإرهاب التي يرتكبها داعش أو الجماعات الموالية له بحياة آلاف الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم. ولذلك، فإننا جميعاً متضررون – ونحن جميعاً نعلم ذلك. وفي مواجهة هذه الوحشية العمياء، فإن جميعا مُطالبون بالعمل.

وفي لحظات كهذه، يجب على كل منا تنحية الاختلافات الوطنية جانبا وتوحيد الجهود من أجل تعزيز إرادتنا المشتركة. ويجب التعبير عن الإرادة المشتركة هنا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لأن قصة الأزمات الكبيرة كلها قد كُتبت هنا، والأزمة التي نواجهها اليوم هي على هذا النطاق.

وقد تشاطرتُ هذه الرسالة الأسبوع الماضي مع زملائي الأوروبيين في بروكسل، في صميم ذلك المسعى الجماعي المشترك الآخر الذي يبذله الاتحاد الأوروبي. وندرك أن خطر الإرهاب لا يحدق بالعالم بأسره فحسب، بل يحدق أيضا بالمشروع الأوروبي على وجه الخصوص، نظرا إلى عواقبه. وعليه، يجب أن يكون الأوروبيون على أهبة الاستعداد للتصدي له، وهو ما عقدوا العزم عليه.

وسيجتمع غدا زملاؤنا من وزارات الخارجية هنا للبحث عن حل للأزمة السورية. فقد دأبوا على الاجتماع في هذه القاعة أكثر مما نفعل نحن، غير أن الدوافع نفسها والرغبات ذاتها هي التي توجِّهنا جميعا: أن نكفل أمننا المشترك ومسؤوليتنا المشتركة. ويسهم زملاؤنا بإيجاد الحلول للنزاعات المسلحة، في حين نسهم نحن بتجفيف مصادر تمويل الإرهاب، ما يمكّننا من التغلب على الإرهابيين الذين تمثّل تلك المصادر وقودا لأعمالهم.

وينشأ تفرد هذه الجماعة الإرهابية وقوتها عن جمعها غنائم الحرب من مختلف المصادر. ولا يتورع تنظيم داعش من فعل أي شيء لتمويل نفسه – كأنشطة التهريب والابتزاز والاتجار بالبشر. وتقع على عاتقنا نحن المجتمعون هنا اليوم – ومعظمنا وزراء المالية – مهمة فهم هذه التدفقات المالية ووقفها. ولا بد من القيام بكل ما هو ممكن لتضييق الخناق على الإرهاب ماليا.

ويوفر القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) الذي اعتمدناه للتو استجابات ملموسة. فهو يسلّم بأن داعش كيان تجب مكافحته، ويحدد الأساليب المالية المعيّنة التي تستخدمها تلك الجماعة الإرهابية: كالاتجار بالنفط، والاتجار غير المشروع بالقطع الأثرية والأعمال الفنية، والاختطاف طلباً للفدية، وابتزاز الاموال، والاتجار بالبشر. ويوفر لنا هذا القرار الوسائل القانونية الكفيلة بوقف نشاطها عن طريق تجميد أصول الأفراد أو الكيانات ذات الصلة بهذا التمويل في جميع أنحاء العالم.

وبما أن هذا القرار قد اُتخذ، فإن علينا تنفيذه بأسرع ما يمكن. ولن يكون له أي أثر يذكر ما لم يؤد إلى إدراج أسماء

في قائمة مجلس الأمن. وهناك قائمة بأسماء الكيانات والأفراد الخاضعين للجزاءات بسبب صلاتهم بتنظيم القاعدة. وما دمنا نستهدف الآن تنظيم القاعدة وداعش معا، فإنه يجب أن تطول القائمة. وتولي فرنسا أهمية خاصة لتنفيذ القرار بصورة فعالة وعلى وجه السرعة.

والأهم من داعش، أن الدرس الذي يمكن استخلاصه من الهجمات الأخيرة هذه، أن بوسع الإرهابيين إيجاد سبل جديدة لتمويل أنفسهم باستمرار، بما في ذلك عن طريق تحويلات المبالغ الصغيرة. وتتمثل مسؤوليتنا في ضمان ألا تمر أي من هذه المبالغ دون ملاحظتها. وأرى في هذا الصدد، ثلاثة تحديات يواجهها وزراء المالية.

أولا، نحن بحاجة إلى تعزيز فعاليتنا في مجال جمع المعلومات والاستخبارات المالية. ويجب علينا الحصول على القدرات اللازمة لتعقّب التدفقات المالية المشبوهة. ويجب أن ندمج بشكل أفضل وحدات الاستخبارات المالية مع وحداتنا المعنية بخدمات الاستخبارات والتحقيقات. وهناك حاجة أيضا إلى زيادة تحسين تبادل المعلومات بين وحدات معلومات الاستخبارات المالية في مختلف البلدان. ومن الأهمية بمكان أن يتم تشاطر المعلومات بطريقة أفضل وأكثر شمولا وسرعة. ففي بعض الأحيان قد يكون كل المطلوب هو بضع ساعات فحسب للإنذار لمنع الهجوم.

وهناك تحد ثان يتمثل في إغفال التوقيعات والأسماء. فبوسع الراغبين في تحويل الأموال سرا أن يلجأوا إلى الأساليب التقليدية القديمة، كتداول الذهب والنقود والمعادن النفيسة. ويتعين إخضاع أشكال الدفع هذه لمستوى أفضل من الرقابة بطبيعة الحال، غير أنه لا يزال بوسع الراغبين في تحويل الأموال سرا القيام بذلك اليوم عن طريق استخدام الوسائل الحديثة والمبتكرة جدا. وتشكّل العملات الافتراضية والإلكترونية مخاطر جديدة، وأتكلم هنا عن تجربة مؤلمة للغاية وحدثت مؤخرا. فقد مُوِّلت الهجمات التي شُنّت على باريس في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر بواسطة البطاقات المدفوعة مسبقا إلى حد كبير، وهي التي مكنت من إجراء تحويلات ومدفوعات بدون توقيعات بين بلجيكا وفرنسا. وبالتالي، يجب علينا أن نعالج أوجه القصور هذه. ومن المؤكد أنها لا تتعلق بالسعي إلى حظر هذه الأشكال المبتكرة للسداد، غير أنه يجب علينا التخلص من جانب إغفال التوقيع عليها.

وأخيرا، يجب تعبئة المجتمع بأسره نظرا لأن تمويل الإرهاب أصبح متعدد الأشكال ومتغير الشكل أيضا. ويجب أن تكون الجهات الفاعلة الخاصة بالقدر ذاته من اليقظة التي تتسم بها خدماتنا. وقد دعونا في فرنسا منذ كانون الثاني/يناير إلى ضرورة تحلي المؤسسات المالية بالمزيد من اليقظة ،وأن تكون أكثر وعيا بمخاطر تمويل الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم داعش. وقد أعددنا دليلا محددا بالمنظمات، وبعثتُ رسائل خطية إلى المهنيين المعنيين بالفن العالمي بينت لهم فيها المخاطر التي قد تنشأ عن تمويل داعش عن طريق الاتجار بالتحف الأثرية أو الأعمال الفنية. ويسرني أن مفهوم علة توخي اليقظة قد أدرج في نص القرار، ونحن بحاجة إلى تعميم هذا.

إن برنامج العمل هذا مزدحم للغاية، في حين لا يزال علينا بذل الكثير من الجهد. وأود أن أغتنم الفرصة التي أتاحتها لنا هذه الجلسة لأشكر فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، نظرا لأنها في صميم الآلية المعنية بمكافحة تمويل الإرهاب، ولديها رؤية واضحة لأوجه القصور في أداء أعضائها فيما يتعلق بتجريم تمويل الإرهاب وتجميد الأصول. وفي مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عقد في أنطاليا عقب الهجمات التي شُنت في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عَهَد إلينا رؤساء الدول والحكومات ولاية واضحة جدا ،مفادها أن وقت المماطلة قد ولّى وأن علينا ممارسة الضغط على تلك البلدانل ضمان فعالية آلياتها. وأود أن أشكر رئيس فرقة العمل، على عقده جلسة خاصة بشأن تمويل الإرهاب في باريس في نهاية هذا الأسبوع.

ويحدوني الأمل في أن نتمكن من اتخاذ تدابير قوية وفعالة في شهر شباط/فبراير المقبل، خلال اجتماع مجموعة الـ ٢٠ بشأن المالية – تحت الرئاسة الصينية –. وتوفر فعالية فرقة العمل ضمانا لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة. وبالمثل، فإن من الأهمية بمكان أن يغذي عمل فرقة العمل عملية التفكير الجارية في هذا المبنى بالذات. وكثيرا ما تعمل مؤسساتنا كما لو كانت صوامع معزولة: يتحاور فيها الدبلوماسيون مع الدبلوماسيين والممولون مع الممولين. واليوم أتيحت لنا الفرصة للتخلص من التجزئة والعزلة هذين.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري للسيد جاك ليو، لأخذه زمام المبادرة في تنظيم جلسة مجلس الأمن هذه الأولى في نوعها لوزراء المالية. ويحدوني الأمل في أن يكون هذا بمثابة سابقة مجدية ما دام العمل المشترك عنصرا أساسيا للفعالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أتقدم مرة أخرى، بالتعازي على الخسائر الفادحة من جراء الهجمات الإرهابية التي شنت مؤخرا في باريس.

وأعطى الكلمة الآن لوزير المالية في شيلي.

السيد فالديس بوليدو (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر الأمين العام، ورئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية على بيانيهما، والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على تقديمهما معا القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

ترحب شيلي بعقد رئيس مجلس الأمن هذه الجلسة، ونغتنم الفرصة لإعادة تأكيد عزمنا الثابت على التعاون مع الجهود الجماعية المبذولة لمكافحة الإرهاب. ونود أن نعرب عن إدانتنا مرة أخرى لجميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية وعمليات تمويلها، بجميع أشكالها ومظاهرها، بغض النظر عن دوافعها وحيثما كانت وأيا كان مرتكبوها.

وما تزال جماعة الدولة الإسلامية الإرهابية المزعومة عاملا مزعزعا للاستقرار في سياق التراعين العراقي والسوري. وبالقدر ذاته، فإن انتشارها ووجودها في البلدان والمناطق الأخرى، مثيران للقلق أيضا. وعليه، يجب علينا العمل معا لتنفيذ استراتيجية متعددة الأطراف ترمي إلى وضع حد لأنشطتها.

وفيما يتعلق بالموضوع المحدد الذي اجتمعنا هنا بشأنه ظهر هذا اليوم، نرى أنه يجب بذل جهود إضافية لوقف تمويل هذه الجماعات، وبذلك نكفل التنفيذ الكامل والفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن الضروري للغاية ضمان تنفيذ المعايير الواردة في توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

ولن يكون وقف تمويل الدولة الإسلامية بالمهمة اليسيرة، ما دام جزء كبير من دخلها يتأتي من الأنشطة التي تنفذها في الأراضي الخاضعة لسيطرتها، والتي لن يتمكن النظام المالي من الكشف عنها وتعقّبها. وعليه، يجب أن نركز جهودنا على تفاعل هذه الجماعة مع العالم الخارجي، من قبيل بيع النفط ودفع الفدية أو تهريب الأشياء ذات القيمة الثقافية والتاريخية، من بين أمور أخرى.

ولهذا السبب فإن من الضروري أن يتيح القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، الذي اتخذ اليوم، المجال لإجراء دراسة حكيمة مستمرة لتطور الاتجاهات الجديدة في تمويل الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، فإننا نعتقد أن من المهم أن يتم تنفيذ الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وما يرتبط بها من جماعات تنفيذا فعالاً. لا بد وأن يكون هناك تبادل للمعلومات فيما بين البلدان في الوقت المناسب بشأن المعاملات المالية التي تقوم بها الجماعات الإرهابية، إما بأنفسهم أو، وهو الأهم، من خلال أطراف ثالثة. كما أننا بحاجة إلى إدراك التحديات الجديدة التي تنشأ كل يوم، مثل مكافحة تمويل المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وفي نفس الوقت، نؤكد مجددا أن حماية حقوق الإنسان هي جانب أساسي من جوانب مكافحة الإرهاب. ويجب تعديل جميع الجهود المبذولة والتدابير المتخذة داخل

الدول باستمرار، بحيث تأخذ في الاعتبار التزاماتها بموجب القانون الدولي، وقانون حقوق الإنسان، وسيادة القانون.

وأخيرا، تشير شيلي، كما أشارت خلال رئاستها لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير، بأن من الأهمية بمكان الاعتراف بالصلة القائمة بين التنمية الدولية الشاملة للجميع، والسلام والأمن. ونحن نعتقد، كما يُظهر العديد من العمليات المزعزعة للاستقرار، أن الافتقار إلى التنمية الشاملة للجميع في كثير الحالات، ولكن ليس جميعها، يمكن أن يؤجج النزاعات، وبالتالي، لا بد أن تتم معالجة مسألة انعدام الفرص بمزيد من القوة، دون صرف الانتباه عن اتخاذ جميع التدابير الفورية لوقف تمويل الجماعات الإرهابية على الصعيد العالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى وزير المالية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد أوسبورن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ، كما فعل الآخرون، بتهنئة الرئيس على اقتراح جلسة اليوم، التي جمعت وزراء المالية للدول الأعضاء في مجلس الأمن، للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أهنئ الأمين العام ورئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، على الدور القيادي الذي أبدياه بشأن المسألة المعروضة علينا.

وأنا أيضا أود أن أبدأ بتقديم تعازي وتعازي الشعب البريطاني بمن فقدوا أرواحهم في باريس نتيجة الهجمات المروعة هناك، وكذلك بمن فقدوا أرواحهم في أنقرة، وبيروت، وكاليفورنيا، فضلا عن السائحين الروس الذين كانوا عائدين من شرم الشيخ إلى بلدهم. من الواضح أن أعمال العنف جاءت من أجل تخويفنا والتفرقة بيننا، إلا أنها أخفقت في القيام بذلك. وفي الواقع، من المدهش أن ننظر إلى طاولة مجلس الأمن هنا في هذه القاعة، ونلاحظ أن هذا كان في كثير من الأحيان هو المكان الذي تتجلى فيه انقسامات العالم بأوضح صورة، ومع ذلك فإن وحدة العالم هي الحاضرة نصب أعيننا اليوم.

وبدلا من التفرقة بيننا، فإن الإرهابين التابعين لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، يعملون على التوحيد بيننا بالفعل. ونحن مصممون على محاربتهم، وحرمانهم من مصادر تمويلهم، وعلى إلحاق الهزيمة بهم.

أننا جميعا حول هذه الطاولة نواجه الخطر الذي يمثله الإرهاب. ففي العام الماضي وحده، منعت قوات الأمن في المملكة المتحدة، سبع مخططات مختلفة للاعتداء على المواطنين في بلدنا. وفي الوقت الذي يتساءل فيه الناس حول ما إذا كان بإمكاننا إلحاق الهزيمة بالإرهابيين، فإننا نحرز تقدما ونتغلب عليهم بالفعل. وفي العام الماضي، تمكن التحالف ضد تنظيم الدولة (داعش) من تحرير أكثر من ٤٠ في المائة من الأراضي التي كانت تحت سيطرته في العراق. ونحن نوقف تدفق المقاتلين الأجانب إلى صفوفهم. ونحن نستغل مواطن الضعف في شبكتهم المالية، ونحن نستهدف إمدادات النفط الخاصة بهم بنجاح وكما قال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون هنا في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر، نحن نقود الجهود الرامية إلى مواجهة الدعاية التي يبثها تنظيم الدولة (داعش)، بحيث يتأثر عدد أقل من الناس برسالتهم التي تحض على الكراهية.

ونحن نعلم أن من يسعون إلى ارتكاب أعمال الإرهاب لن يتوقفوا، وكذلك فإن عزمنا على إلحاق الهزيمة بهم ينبغي ألا يتوقف. فعندما تهدد قيم الحرية والديمقراطية لدينا، وعندما تبذل الجهود لتقويض السلام والأمن الدوليين المناط بمجلس الأمن حمايتهما، يجب علينا جميعا أن نتوحد وندين تلك الأعمال ونمنع وقوع المزيد من المآسي.

ومنذ أن اتخذ المجلس في البداية القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، تطور التهديد الذي يشكله الإرهاب. وفي مسألة داعش، فإننا نواجه نوعا جديدا من التهديد، اضطهاد الأشخاص الموجودين داخل الأراضي التي يسيطرون عليها فعليا، وحث المقاتلين الإرهابيين الأجانب على الانضمام إلى قضيتهم في أماكن مثل

سورية والعراق، ومن المحتمل في ليبيا كذلك، ودفع الأفراد نحو التطرف لحثهم على ارتكاب الفظائع في أوطانهم. وهذه نوع جديد من الإرهاب، ويشكل تحديا جديدا بالنسبة لنا كحكومات وبالنسبة للمجتمع الدولي، وهو يستدعي استجابة جديدة. ونحن نتخذ اليوم المزيد من الخطوات الهامة لتعزيز تلك الاستجابة. وأرحب كثيرا باتخاذ القرار الشامل للغاية ٢٢٥٣ (٢٠١٥) اليوم، كما أشكر الأمين العام وفريقه في الأمم المتحدة على عملهم بشأن هذه المسألة. وأود أن أحدد بإيجاز المجالات التي تعتبرها المملكة المتحدة أساسية لتعزيز الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب وتمويل داعش والاستفادة الكاملة من القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

أولا، يجب أن نكفل استخدمنا للأدوات القائمة المتوفرة لدينا بالفعل بحيث تحقق كافة الأهداف المرجوة منها من أجل مكافحة خطر تمويل الإرهاب. وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام، قدمت المملكة المتحدة قائمة بأسماء الرعايا البريطانيين الذين سافروا إلى سورية وأوصت بإدراج أسمائهم في قائمة الأمم المتحدة للجزاءات. واليوم، أحث الدول الأعضاء الأخرى على القيام بذلك، واقتراح تحديد هوية لأفراد الذين يشكلون تهديدا حقيقيا بحيث يمكن تجميد الأصول العائدة لهم في جميع أنحاء العالم، ويمكننا تخفيف الموارد التي يحتاجون إليها قبل أن يتمكنوا من ارتكاب أعمالهم الإرهابية المخطط لها.

ويجب أن نكفل أننا نستخدم نظم تمويل مكافحة الإرهاب بحيث تحقق كافة الأهداف المرجوة منها على الصعيد المحلي كذلك. واتفق مع ما ذكره الأمين العام في وقت سابق. فنحن بحاجة إلى التأكد من أن جميع الدول الأعضاء لديها نظام قائم يجرم تمويل الإرهابيين لأي غرض من الأغراض، وأنها تنفذ نظام جزاءات الأمم المتحدة بالكامل وعلى وجه السرعة. وأعتقدت أن تلك كانت أيضا نقطة هامة أثارها رئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. إن الفجوة القائمة بين الجزاءات التي يجري الإعلان عنها وتلك التي يجري تنفيذها تكتسي أهمية بالغة في عالم حيث يمكن تحويل الأموال من مكان إلى آخر خلال ثانية.

وفي المملكة المتحدة، محصنا طويلا في النظام لدينا، وبوسعي أن أؤكد اليوم أننا سنسن القوانين على الصعيد الوطني لكفالة أن نتمكن من تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة دون أي إبطاء. وعلى غرار جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي، نحن الآن نعتمد عملية تابعة للاتحاد الأوروبي تستغرق وقتا طويلا. ونريد أن نعمل مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي من أجل تبسيط تلك العملية وجعل استجابتنا أسرع لكي نتأكد من أننا على الصعيد الأوروبي قادرون على تنفيذ الجزاءات فورا بحق من تدرج الأمم المتحدة أسماءهم.

ثانيا، أود أن أتأكد من أننا نستجيب للتهديدات الإرهابية ذات الطابع المتنامي بمزيد من التدابير الجديدة. وقد سمعنا اليوم عن قيمة آبار النفط السوري بالنسبة لداعش، أي أن ذلك النفط وحده يدر هلى الجماعة الإرهابية ملايين من الدولارات كل يوم: وتشير التقديرات إلى أن داعش يجني ١,٥ مليون دولار في كل يوم من عائدات استغلاله للنفط. ونحن نعلم أن العمل العسكري، الذي تفخر المملكة المتحدة بأنها تقوم به مع حلفائها من خلال سلاح الجو البريطاني، يحقق بعض النجاح في الحد من هذا المورد – عائدات النفط.

ولكن، نحن وزراء المالية، يمكننا أيضا أن تتخذ إجراءات. وينبغي لنا أن نوضح، كما نفعل مع القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، أن نظام جزاءات الأمم المتحدة يمكن بل وسوف يستخدم ليس لاستهداف الإرهابيين فحسب وإنما أيضا التجار، والوسطاء، والذين ييسرون التجارة غير المشروعة بالنفط الذي يوفره داعش ويمثل أحد مصادر إيراداته الرئيسية. وينبغي كذلك التركيز على الاتجار غير المشروع بالآثار الذي تكلم بشأنه بقوة وزير مالية الأردن. ونحن بالفعل نشهد ما يجري من سرقة لتاريخ بعض هذه البلدان مباشرة من شعوبها. وبصراحة، ما

زال هناك الكثير مما يمكننا عمله لإلقاء الضوء على التجارة الغامضة بالآثار.

ولكن، بطبيعة الحال، إذ نقضي على فرع من فروع شبكة داعش المالية، فإننا نعلم أنهم سيحاولون تعزيز فرع آخر. ولذلك، يجب أن نكون مستعدين للاستجابة لسبلهم المتنامية لاستيفاء احتياجاتهم المالية، أي الاختطاف طلبا للفدية أو ضلوع الجريمة المنظمة. وبناء على ذلك، يسرني أن القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) يوضح هذه النقطة كذلك.

أود أيضا أن انظر في سبل جديدة لجمع وتبادل المعلومات فيما بين وكالات إنفاذ القانون على الصعيد الدولي وكذلك على الصعيد المحلي، وبين أجهزة إنفاذ القانون والقطاع الخاص، بما في ذلك النظم المصرفية. وكانت هذه النقطة إحدى النقاط التي أثارها عدد من المتكلمين، وأعتقد أنها تكتسي أهمية بالغة. ونحن نتخذ خطوات في المملكة المتحدة، وهي موطن أحد أكبر المراكز المالية - بل الأكبر في العالم - من أجل التأكد من أن لدينا شراكة مع القطاع المالي يمكننا من خلالها أن نعمل معا على معالجة التدفقات المالية غير المشروعة.

تتمثل النقطة الثالثة والأخيرة التي أريد تناولها فيما يلي: أريد أن أتأكد من أن المجلس سيواصل العمل بشكل موحد، للنظر في كيفية تنفيذ التوصيات المتعلقة بكيفية القيام بالمزيد لمعالجة مسألة تمويل الإرهاب. ولأن التهديد في تطور مستمر، يجب كذلك أن تتطور مواجهتنا له.

إنني أرحب بالاجتماع الخاص الذي عقدته في نهاية الأسبوع الماضي، فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، الذي ركز بشكل خاص على المواجهة الجماعية لتمويل الإرهاب. وكان من دواعي سروري بوجه خاص، رؤية التزام من جانب الفرقة، باستكمال تقريرها بشأن تمويل داعش، بينما تعمل مع فريق التصدي لتمويل داعش وآخرين.

وأعتقد أنه سيكون من المناسب ربما، اجتماع وزراء المالية مرة أخرى في مجلس الأمن في الأشهر المقبلة، في مرحلة ما، لاستعراض تطور الحالة والنظر في مقترحات لاتخاذ مزيد من التدابير. ولنكن واضحين: إن اعتماد قرار شيء، وتنفيذه هو بطبيعة الحال شيء آخر. لقد التزمنا جميعا بتقديم تقارير للأمم المتحدة بشأن التقدم الذي أحرزناه في هذا المجال. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نفي بهذا الالتزام.

وهنا أرى أولوية لاتخاذ إجراءات، تتضمن ضمان تحقيق أقصى استفادة من الأدوات المتاحة لنا، وتنفيذ تدابير جديدة لمواجهة تنظيم يشكل مصدر تهديد لنا بوجه خاص، ومواصلة العمل معا لزيادة تطوير استجابتنا، وتقديم تقارير هنا في الأمم المتحدة، إلى غاية تدميرنا لهذا الشر تماما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إنني أتفق تماما بأنه يتعين أن تصبح الوحدة التي توصلنا لها هنا اليوم، وحدة في التنفيذ والتطبيق.

أعطي الكلمة الآن لوزير للشؤون الاقتصادية والقدرة التنافسية في إسبانيا.

السيد دي غيندوس خورادو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): إسمحوا لي أن أبدأ، سيدي الرئيس، بالترحيب بمبادرتكم، التي تتيح لنا فرصة كوزراء مالية للاجتماع معا في مجلس الأمن في اجتماع تاريخي. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لإسهامات وقيادة الأمين العام، ورئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

وأود بصفة خاصة أن أهنئ الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية، على تقديمهما القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، مما يحسن الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب الدولي، من خلال ثلاث طرق مهمة.

إن القرار يدرج داعش كجزء من نظام الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة؛ ويقوي ويعزز التزامات الدول الأعضاء

في ضوء التوصيات الأخيرة التي قدمتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية؛ وينص على تقديم تقارير منتظمة، الأمر الذي سيسهل عملية استكمال المعلومات الاستخباراتية للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، بشأن الواقع الذي نواجهه.

إن الحاجة الملحة لمواجهة التهديد الذي تمثله داعش اليوم، تبرر استكمال نظام الجزاءات، وجعل الجزاءات فعالة قدر الإمكان. ولهذا السبب، فإننا نرحب كثيرا بالتدابير الجديدة التي حددها القرار فيما يتعلق بعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١).

إن إسبانيا ملتزمة تماما بالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة، ولا سيما المبادرات المتخذة لمكافحة الإرهاب بشكل عام، وتمويل الإرهاب على وجه الخصوص. ونميل في كثير من الأحيان، لرؤية الإرهاب كمشكلة تهم فقط البلدان التي تعاني من الهجمات الإرهابية مباشرة. ومع ذلك، فإننا نميل إلى نسيان أننا نعيش في عالم مترابط باقتصاد معولم. ولذلك، فإن خطر استخدام النظام المالي لبلد من البلدان لتمويل للإرهاب قائم في كل بلد في العالم.

إن أولئك الذين يمولون الإرهاب يستفيدون من انعدام رصد الخطر الذي قد يكون موجودا في بعض البلدان، ويسيئون استغلال النظام المالي. ولذلك السبب، فإنني أعتقد أن إحدى المهام الأولى، التي تستدعي مضاعفة جهودنا بشأنها، تتمثل في زيادة الوعي العالمي بالمخاطر. وتواجه جميع البلدان خطر استخدامها لتحويل الأموال لأغراض الإرهاب. وبالتالي، يجب على جميع البلدان أن تعمل بحسم على وضع آليات رقابة فعالة.

وتتطلب الطبيعة العالمية للتهديد بالضرورة، استجابة منسقة تهدف إلى القضاء على أي فراغ أو فجوة أو عدم ارتباط، يمكن أن يستغله الإرهابيون لغاياتهم الخاصة. لذلك، يجب علينا أن نحسن شبكات الاتصالات وتبادل المعلومات، سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، والقضاء على أي عائق موجود، كما دعا إلى ذلك القرار الذي اتخذناه اليوم.

لكن من أجل ضمان التنسيق الفعال، تستدعي الخطوة الضرورية الأولى، إنشاء هياكل وطنية قادرة على التعامل مع المعلومات، والاستخبارات التي لا غنى عنها وذات صلة، إذا أردنا منع هذه الآفة ومكافحتها. وكجزء من تمويل الإرهاب، يشكل الوصول إلى المعلومات عنصرا أساسيا. ومن المهم أن نكثف الجهود، ونحسن الشفافية فيما يتعلق بأصحاب الأموال الحقيقيين، الذين يختبئون وراء أشخاص آخرين وأحكام قانونية أخرى.

تنتظرنا مهمة طويلة الأمد، ولكننا يجب علينا معالجتها من منظور واسع، لا يركز فقط على تمويل الإرهاب، ولكنه يشمل أيضا الجوانب المالية للتطرف العنيف والتعصب، الذي يشكل شريان الحياة لهذه المنظمات.

إن داعش بحاجة أيضا لتمويل عملياتها لجذب أنصار جدد. ومن الأهمية بمكان أن نكون قادرين على تحديد وقطع التدفقات المالية في تلك المرحلة المبكرة.

وعلاوة على ذلك، إستغلت الجماعات الإرهابية وسائل الدفع الجديدة لتمويل أنشطتها الإجرامية. وفي ظل هذه الخلفية، يجب أن نكون قادرين على وضع آليات لمراقبة وتجنب استخدام مثل هذه الأدوات لتمويل الإرهاب.

أخيرا، أود أن أسلط الضوء على نقطة أن الصك الجديد الذي اعتمده مجلس الأمن اليوم، يتضمن عنصرا من شأنه أن يعمل على تقوية أحد المبادئ الأساسية في مكافحة الإرهاب، والمتمثل في احترام حقوق الإنسان. إننا نرحب كثيرا بحقيقة أن القرار الجديد يتضمن إشارة محددة إلى أهمية دور مكتب أمين المظالم، ويدعو الأمين العام إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمواصلة ضمان استقلالية هذا المكتب وفعاليته. ونأمل أن نحرز، على أساس هذه الفقرة الجديدة في القرار، تقدما في اتجاه إضفاء الطابع المؤسسي الكامل على مكتب أمين المظالم، الذي يؤدي دورا أساسيا في عمل اللجنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير المالية في أنغولا.

السيد مانويل (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): إننا ندعم تماما مبادرة رئاسة الولايات المتحدة، والمشاركين في تقديم مشروع القرار، لتعزيز هذه الجلسة التي تجمع وزراء المالية في مجلس الأمن، ونحن نعتقد أنها ستسهم في اتخاذ تدابير جديدة وفعالة، لتحقيق أهدافنا المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب، وغسيل الأموال.

إن مكافحة الإرهاب ليست مفهوما جديدا. لقد تصدت العديد من البلدان لبعض الوقت الآن للإرهاب، الذي أودى بحياة العديد من الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال في جميع أنحاء العالم، وانتهك حقوق الإنسان الأساسية التي كرستها روح ميثاق الأمم المتحدة ونصه.

إن أنغولا، كدولة عضو في الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، لا يزال يساورها قلق بالغ جراء الإرهاب. وعلى غرار الأمم المتحدة، فإننا سنتصدى له، لأنه ليس مسألة تخص بلدا واحدا أو منظمة واحدة، ولكن في الواقع فإنه يؤثر على جميع مواطني العالم.

وفي العقود الأخيرة، سهل التقدم الكبير الحاصل في تكنولوجيا المعلومات، التدفقات المالية والتواصل بين بلايين الناس، من بينهم أولئك الذي ينتهكون حقوق الإنسان من خلال إساءة استخدام وسائط التواصل الاجتماعي، وغيرها من أدوات الاتصال.

لقد بدأ تصدي أنغولا للإرهاب فعليا في عام ١٩٩٩، عندما اعتمد قرار برلماني ٩٩/٢٥ بشأن منع ومكافحة الإرهاب، حيث اعتمد البرلمان بموجبه، اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته.

وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع عدد من التدابير القانونية موضع التنفيذ. وأود أن أشير إلى أن لائحة الجمعية الوطنية الأنغولية ١٠/٣٨، التي اعتمدت في عام ٢٠١٠، تقرّ الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وقد اعتمد مشروع قانون لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال في أنغولا بموجب القانون ١٠/١٢، وتعزز في وقت لاحق بالقانون ١١/٣٤. يسمح القانون ١٢/١ لأنغولا على الفور بتطبيق قرارات لجان الأمم المتحدة للجزاءات لمنع الإرهاب من الاستفادة من أي شكل من أشكال التمويل. وبموجب هذه القواعد التنظيمية، أنشأنا وحدة الاستخبارات المالية ولجنة وطنية للإدراج، وهي مسؤولة عن القيام بصورة مركزية بجمع ومعالجة جميع المعلومات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبالإضافة إلى تنفيذ مختلف قوانين مكافحة الإرهاب وغسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة، بذلت أنغولا، كبلد، جهوداً كبرى من أجل تمكين مؤسساتها من كشف ومكافحة الإرهاب ومموليه. وذلك كرد على المناشدات على نطاق العالم لمكافحة هذا الشر، الذي يؤثر علينا جميعاً، إذ أن انتشار المنظمات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعة بوكو حرام، أضحى هو الشغل الشاغل حيث بما أنها تودي بحياة الآلاف والآلاف من المواطنين في جميع أنحاء العالم. ونسلّم بأن هذه المنظمات الإرهابية لم تنشأ نتيجة أيديولوجيات دينية خاطئة وحسب، لكنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصادر التمويل. وهذا ما يجعل هذه المنظمات قوية وأكثر خطراً. وعلى هذا الأساس، نعتقد أن أفضل سلاح ضد الإرهاب لا يزال القضاء على مصادر تمويله.

إن التخلص من مصادر تمويل الإرهاب هو السلاح الأكثر فعالية إلى حد بعيد. لكن لكي يمكن القيام بذلك، من اللازم بذل جهود جماعية واسعة النطاق من جانب جميع البلدان والمنظمات. ويجب إنشاء آليات فعالة لتمكين البلدان من السيطرة على منشأ الأموال التي يتم تداولها داخلياً ومقصدها، والتي بدلاً من أن توجه نحو الاستثمار في التنمية تتعرّض لخطر

توجيهها نحو نشر أيديولوجيات وتطرف وأهداف سياسية تتعارض مع حقوق الإنسان في إطار سيادة القانون الديمقراطية. وهذا يؤثر بالدرجة الأولى على البلدان النامية التي كانت في الآونة الأخيرة تتعافى من آثار الحرب الباردة.

ومع ذلك، يجب أن نوسّع نطاق المكافحة إلى ما هو أبعد من المؤسسات والبلدان والمنظمات. يجب أن يشعر جميع المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية وأن يكونوا مشاركين كل على حدة في مكافحة هذه الظاهرة. وفي هذا السياق، يجدر تعزيز جهود البلدان المتقدمة النمو للموافقة على إعادة هيكلة النظم المالية الوطنية، على النحو المقترح في اجتماعات مجموعة العشرين، المصوغة على غرار قاعدة فولكر وقانون دود – فرانك، اللذين اعتمدهما كونغرس الولايات المتحدة، بهدف حماية المؤسسات المالية وغير المالية من مخاطر التنظيم الذاتي المبالغ فيها، والتي أدت إلى الأزمات المالية السابقة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

وعلاوة على ذلك، من الضروري توفير الآليات التي يمكن لجميع المواطنين الوصول إليها ومعرفة المعلومات عن قوائم جزاءات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يدرك المواطنون الجزاءات الفعلية الواجبة التطبيق، مثل مصادرة رأس المال والسلع والأصول المدرجة في القوائم. وقد بدأ تنفيذ هذه الآليات بالفعل في أنغولا، استناداً إلى المعلومات التي قدمتها وحدة الاستخبارات المالية. ونعتقد أن من المهم أيضاً أن تضع جميع البلدان آليات التعاون القانوني وتبادل المعارف وتعجّل فيها بشأن مسائل من قبيل منشأ الأموال ووجهتها، فضلاً عن تنفيذ تدابير الاستعادة المطلوبة من الدول الأجنبية الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير المالية الثاني في ماليزيا.

السيد أحمد حسني حنظلة (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في توجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، التي تؤيدها ماليزيا تماماً. وأود أن أنوه بحضور نظرائي حول هذه الطاولة، وهو دليل على عزمنا الجماعي على مكافحة آفة الإرهاب، ولا سيما جوانب تمويله. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لمعالي السيد بان كي – مون والسيد جي – يون شين على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن المسألة قيد النظر.

وأود أن أكرر التأكيد على مشاعر المتكلمين السابقين بشأن الحاجة إلى المزيد من التدابير لزيادة عزل الكيان الإرهابي داعش/الدولة الإسلامية في العراق والشام عن النظام المالي الدولي، بقصد القيام على نحو فعال بتقييد مصادر تمويله ووقفها في نهاية المطاف.

وتدين ماليزيا بشدة الهجمات الإرهابية المتعددة الأخيرة، بما في ذلك آخرها التي وقعت في باريس وبيروت ومالي وسيناء.

وترفض ماليزيا بشدة الأيديولوجية المنحرفة لداعش. ونرفض رفضاً تامّاً أي محاولة من جانبه لربط هذه الإيديولوجية بالإسلام، الذي هو دين سلام ومحبة واعتدال وعدالة وتسامح تجاه جميع الثقافات والأديان.

لقد دفع أكثر مما ينبغي من الناس الأبرياء ثمن الإرهاب، وينبغي للمجتمع الدولي تكثيف جهوده لعمل المزيد. تعمل الهجمات الشنيعة على إعادة التأكيد على حاجة البلدان كافة إلى أن تقف موحدة وثابتة ضد الإرهاب. ونؤمن بأن الأمم المتحدة وغيرها من الأطر المتعددة الأطراف توفر أفضل محفل للعمل المنسق والمستمر. وعلى هذا الأساس تؤيد ماليزيا تأييداً تاماً هذه المبادرة من جانب كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، ونرحب باتخاذ قرار اليوم ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بالإجماع، والذي شاركنا في تقديمه.

وترحب ماليزيا بالتغطية الشاملة للقرار الجديد لتعزيز تركيز نظام جزاءات القاعدة ١٢٦٧ (١٩٩٩) القائم منذ أمد طويل على تطور التهديدات الإرهابية. ويشمل القرار الجديد

جميع جوانب التزامات الدول الأعضاء فيما يتعلق بإرساء الإطار القانوني اللازم لتجريم تمويل الإرهاب وتطبيق الجزاءات المتعلقة بتمويل الإرهاب عن طريق عملية الإدراج في القائمة ورفع الأسماء منها.

وعلى الصعيد المحلي، اعتمدت ماليزيا إطاراً شاملاً يجرم تمويل الإرهاب وغسل الأموال. تحمل عقوبة تمويل الإرهاب في إطار الباب 130N من قانون العقوبات الماليزي عقوبات مغلّظة، من بين أخرى، تصل إلى السجن مدة ٣٠ سنة. كما نص قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والعائدات المتأتية من أنشطة غير مشروعة لعام ٢٠٠١ على جريمة تمويل الإرهاب.

وفي حزيران/يونيه، خضعت ماليزيا لعملية تقييم متبادل من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. ومن بين أمور أخرى، سلطت هذه العملية الضوء على التزام ماليزيا بمعايير فرقة العمل هذه، بما في ذلك إطارنا القانوني والتنظيمي القوي لمكافحة تمويل الإرهاب. يُوفر إطار ماليزيا القانوني للجزاءات المالية المحددة الأهداف ضد الإرهاب أدوات قوية لتحديد الشبكات الإرهابية واتخاذ خطوات من أجل تجميد أصول الإرهابيين. ويطبّق نظام مكافحة الإرهاب بقوة ويُنفّذ بشكل جيد، ويستند إلى حد كبير إلى القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

إن ماليزيا في وضع جيد يسمح لها باعتماد وتنفيذ المقترحات الواردة في القرار الجديد.

وتتضمن خطتنا الاستراتيجية في إطار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تدابير من قبيل التعاون مع القطاع الخاص في قضايا تمويل الإرهاب وتنفيذ التدابير اللازمة.

ويتبادل القائمون على تنظيم الشؤون المالية والموظفون المعنيون بالامتثال في ماليزيا الآراء والمعلومات باستمرار بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب مع نظرائهم على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونعمل باستمرار على تحديد التهديدات الرئيسية التي يشكلها تنظيم داعش، بما في ذلك الاتجاهات وطرق العمل في مجال تمويل الإرهاب، وتعزيز تقنيات التحقيق وإجراء تدريبات متخصصة فيما يتعلق بالأنماط والتحقيقات والمجالات الجديدة.

لقد زاد خطر الإرهاب الدولي بمقدرة الإرهابيين على استغلال الابتكارات التكنولوجية العديدة في عصرنا هذا. ولذا، فلا بد للدول الأعضاء من أن تعقد العزم على اتخاذ مزيد من التدابير ذات الأولوية العالية والمتعددة الأطراف لمكافحة تمويل الإرهاب. وعلى خبرائنا مواصلة العمل معا للتصدي للتحديات الحاسمة والعاجلة التي تنشأ نتيجة ذلك التهديد. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكون يقظا تجاه أنشطة تمويل الإرهاب. وهناك حاجة ملحة إلى تضافر الجهود، ليس لاعتماد وتنفيذ القرار الجديد فحسب، ولكن أيضا لتجديد التزامنا بتنفيذ التدابير بضمير حي لمواجهة التحدي.

وختاما، تنضم ماليزيا إلى بقية أعضاء المجلس في حث جميع الدول الأعضاء على مواصلة اتخاذ تدابير مناسبة بغية مكافحة نزعة التطرف والإرهاب العنيف بجميع أشكالهما ومظاهرهما التي تؤدي إلى الإرهاب أو التمويل أو التجنيد أو تعبئة الأفراد للانضمام إلى الجماعات الإرهابية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية ليتوانيا.

السيد كريفاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشيد وفد بلدي برئاسة المجلس على توجيه المفاوضات التي أفضت إلى اتخاذ القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، وعلى تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت. ونأمل أن يصبح هذا الشكل المبتكر، بمشاركة كبار المسؤولين المعنيين بالموضوع قيد النقاش، تقليدا لمجلس الأمن الذي يسعى إلى إحداث تأثير عملي. وأشكر كذلك

الأمين العام ورئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية على إحاطتيهما الإعلاميتين المتبصرتين.

إن القرار الذي اتخذ اليوم يحدد بوضوح مكافحة تمويل الإرهاب بوصفها إحدى الأولويات في مكافحة الإرهاب. فتمويل الإرهاب وما له من صلات بالجريمة المنظمة يمثل ظاهرة واسعة الانتشار ومعقدة جدا. وينبغي لنا حماية سلامة النظام المالي الدولي واستقراره وقطع الموارد المتاحة للإرهابيين ومنع إمكانية استفادة الضالعين في تمويل الإرهاب من هذه الأنشطة ومحاسبتهم في نهاية المطاف.

ويمثل غسل الأموال جزءا كبيرا من الموارد المالية التي تذهب لتمويل الإرهاب. ومن ثم، فإننا نسلم بالدور الهام الذي تضطلع به المصارف والصناعات الأخرى التي تقوم بالإبلاغ في تحديد وتتبع أنشطة تمويل الإرهاب. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوات التي اتخذها المجلس، بما فيها القرارات ٢١٩١ (٢٠١٥) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، ويشمل الأخير استعراضا رئيسيا لنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. ونرحب أيضا بعمل وتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والتي تمكن الدول الأعضاء من أن تكافح بصورة فعالة تمويل الإرهاب، بما في ذلك تنظيم داعش والقاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات.

وبوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، تؤيد ليتوانيا انخراط الاتحاد في العمل مع الشركاء الإقليميين والعالميين بشأن مسألة مكافحة تمويل الإرهاب – مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس أوروبا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والأمم المتحدة – وتشارك فيه بنشاط. وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي عددا من الخطوات الهامة في هذا الصدد، بما في ذلك تأمين التنفيذ الفعال لمكافحة غسل الأموال والتصدي لآليات تمويل الإرهاب ودعم إنشاء وحدات للاستخبارات المالية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وفي نفس الوقت، يجب ألا ندخر جهدا في سبيل تعزيز التأهب الداخلي في ليتوانيا. ففي عام ٢٠١٣، نقحت ليتوانيا تشريعاتها لجعل التدابير المتخذة ضد تمويل ودعم الإرهاب تتماشى بالكامل مع التزاماتها الدولية، وكذلك مع توصيات لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وليتوانيا الآن مستعدة بالكامل للتعاون الدولي في هذا الصدد. وتركز مؤسساتنا حاليا على التنفيذ الفعال للتشريعات المنقحة. ومن أجل التوعية بذلك، ضمنت وزارة الشؤون الخارجية معلومات مفصلة عن هذه التشريعات في موقعها على الإنترنت.

وكخطوة عملية للتنفيذ، أصدر مدير وحدة استخباراتنا المالية الوطنية أمرا بوضع قائمة تضم ٥٠ معيارا تتعلق بسلوك العملاء وطبيعة المعاملات النقدية وخلفيتها وجوانبها الجغرافية. وهي توفر توجيهات واضحة للكيانات التي تقوم بالإبلاغ للتعرف على المعاملات المشبوهة والإبلاغ عن ما يشتبه في أنه تمويل للإرهاب.

وبينما تشكل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إحدى الأولويات، فإننا ندرك كذلك أنه لا يمكن إلحاق الهزيمة بالإرهاب إلا من خلال الاستجابة الشاملة. ويعني هذا أنه يجب التصدي لكل جانب – من الظروف المؤدية إلى الإرهاب إلى التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية، ومن البنية التحتية العسكرية للإرهابيين إلى الهجمات واسعة النطاق، ومن تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى توريد الأسلحة وأشكال الدعم الأخرى غير المالية – على حدة. ويجب أن نحافظ على الالتزام بتقديم الإرهابيين والمتواطئين معهم إلى العدالة وإرسال رسالة قوية وواضحة بأنه لا تسامح مطلقا مع دعم الإرهاب أو القيام بأنشطة إرهابية.

ويبقى العنصر الأساسي في جميع هذه الجهود هو التزام الدول وتعاونها في الأجل الطويل. وننوه بصفة خاصة بالجهود

الكبيرة والجديرة بالإعجاب التي تقوم بها البلدان المجاورة لمناطق النزاع. ولكننا نقر أيضا بأن فرادى الدول قد تفتقر إلى القدرة على معالجة تلك الجوانب بما يكفي، وبالتالي فإننا نؤيد مناشدة الجهات المانحة والأمم المتحدة المساعدة في بناء قدرات الدول التي تحتاج إلى ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية):أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، السيد الوزير ليو، على عقد هذه الجلسة اليوم بمشاركة هذا العدد الكبير من وزراء المالية، وأشيد بحضور العديد من زملائكم في القاعة اليوم. وللأسف، لم يتمكن وزير مالية نيوزيلندا من الانضمام إليكم، سيدي الرئيس، لكنه يبعث بتحياته ودعمه للعمل الذي تضطلعون به اليوم.

إن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) هو أحد أخطر التهديدات التي نعرفها لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. فخلال العام المنقضي، شهدنا هلع داعش وتنظيم القاعدة يشنان هجمات ضد المدنيين الأبرياء في جميع أنحاء العالم. وكان لذلك آثار متلاحقة من الخوف والتعصب ذهبت لما هو أبعد من ذلك.

إن رسالة مجلس الأمن في قرار اليوم ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بسيطة: على كل أعضاء الأمم المتحدة العمل بمزيد من النشاط لتعطيل تنظيم داعش والقاعدة وما يرتبط بهما من جماعات إرهابية. وقد سررنا باعتماد القرار لنهج أكثر شمولا إزاء مسألة مكافحة داعش. ونعتقد أنه من الضروري عندما يتدارس المجلس هذا الخطر، النظر إلى كامل التهديد الذي تمثله هذه الجماعات والتعامل معه بما يتجاوز المنظور الضيق لنظام الجزاءات الذي كان في بعض الأحيان موضع التركيز الوحيد، خاصة للجنة التي أترأسها.

ولهذا السبب، نعتبر أن العنصر الجديد في قرار اليوم الذي يدعو الأمين العام إلى تقديم تقرير استراتيجي شامل ذو أهمية خاصة. فمن شأنه ضمان أن يكون لدى المجلس ذلك الفهم الجامع عندما يتخذ قرارات تؤثر على تنظيم داعش.

ومن حيث الأساس، نحتاج إلى حرمان تنظيمي داعش والقاعدة والمنتسبين إليهما من الموارد التي يعملون بها – فهو الأكسجين الذي يغذي النار. ولم يكن استهداف تمويل الإرهاب أكثر أهمية مما هو الآن.

وكما أفدت في السابق بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، يستمّد تنظيم داعش إيراداته داخلياً ولديه مصادر تمويل متنوعة. إن المصادر غير التقليدية لتمويل الإرهاب – سواء كانت جمع الأموال عن طريق وسائط الإعلام الاجتماعية أو التجارة المنظّمة في النفط والآثار أو المقاتلين الإرهابيين الأجانب المعتمدين على التمويل الذاتي – يمكن أن يكون من الصعب تعطيلها من دون تنسيق الجهود المبذولة على جميع المستويات. ويشمل ذلك التنسيق مع القطاع الخاص والاستخبارات المالية المتينة. ونحن بحاجة إلى مهاجمة جميع التدفقات المالية، كل الوقت.

والدول الأعضاء ملزمة بمنع وتجريم تمويل الإرهاب. تقدّم فرقة العمل للإجراءات المالية الخبرات والدعم الضروريين في تلك المجالات، فيما أصبح الآن معياراً عالمياً. ومن المثير للقلق، لذلك – كما ذكّرنا رئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية – أن هناك ثغرات في الفعالية القانونية لنظم بعض الدول الأعضاء. وإننا لا نتكلم بشأن أعداد القوانين الصادرة أو الملاحقات القضائية التي يتم الاضطلاع بها، ولكن حول مدى فعالية نظمنا الشاملة في منع تمويل الإرهاب وكشفه ووقفه. والتحدي الماثل أمامنا هو تنفيذ نظام الجزاءات والالتزامات التي عرضناها على الورق. ويتطلب ذلك الإرادة السياسية وتحديداً للأولويات، وزيادة التركيز على التنفيذ والامتثال والمتابعة.

وهناك إمكانات كبيرة ولكنها لم تتحقق في قائمة الجزاءات. ولدينا التدابير، ولكننا بحاجة إلى أن تقدّم العضوية الأوسع

للأمم المتحدة القوائم. وفي حين أن هناك قوائم حالية متعلقة بتنظيمي داعش والقاعدة وقادتهما، فهناك حاجة إلى تحديث القائمة لكي تبيّن الخطر، على النحو المبين في القرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥). وعلينا أن نكون أفضل في استهداف الأطراف التي تيسر التمويل والدعم، والتي تكون في متناول أيدينا. إن شبكة تدفقات التمويل والدعم تمتدّ بعيداً خارج الإقليم الذي يسيطر عليه تنظيم داعش، بما في ذلك قائمة متزايدة من منتسبيه. ويجب أن تشكل القائمة أداة تنفيذية، لا بياناً للسياسة العامة. ونتيجة للقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، بات للاستعراض السنوي للقائمة قوة الآن، مع حوافز للدول على التعاون والتواصل. إن الرفع من القائمة كنتيجة محتملة لعدم توفير الدول الأعضاء أحدث المعلومات أصبح الآن حقيقة واقعة.

وبصفتي رئيس اللجنة، فإن نيوزيلندا ملتزمة بالانفتاح والمشاركة مع عموم أعضاء الأمم المتحدة. وذلك من أجلها ولتمكين مزيد من التفهم والدعم والتنفيذ. وهذه نقطة هامة لأن النظام لن ينجح ما لم تتعاون الدول الأعضاء معه. وبصفتي رئيس اللجنة، لا بد لي أن أقول بصراحة إن هناك جوانب لطريقة عمل النظام أثارت قلقي. ويمكن لقواعد اللجنة وممارساتها، في رأيي، أن تقوّض فعالية النظام الذي نسعى إلى تنفيذه في حدّ ذاته. وفي حين يمكن أن يشكل توافق الآراء قوة، فإن طلب الإجماع قبل أن يمكن اتخاذ إجراءات بشأن أي مسائل هامة، من قبيل التحقيق في المزاعم بعدم الامتثال، يشكل نقطة ضعف رئيسية. يمكن لذلك أن يسيّس النظام وما يثير الجدل أنه ربما يتجاوز أحكام ميثاق الأمم المتحدة في عملية صنع القرار. وفي رأينا، يحتاج المجلس إلى النظر جيداً في هذا الجانب من النظام.

وبصفتي رئيس اللجنة، نريد أن نكون عمليين بشأن طلبات الاستثناء، مثل النفقات الأساسية والحظر على السفر، وأن نشجع الأعضاء على الاستفادة منها والعمل معها. ويسعدنا، بالتالي، أن قرار اليوم ينطوي صراحة على منح الاستثناءات في أحكام تجميد الأصول. وهذا من شأنه أن يسمح بتطبيق النظام ويعززه بدلاً من إضعافه.

إن مكتب أمين المظالم أساسي من أجل فعالية النظام ودعمه. إنه قصة نجاح حقيقية. ومن الأهمية بمكان أن نظهر أن متطلبات الإجراءات القانونية الواجبة يجري الوفاء بها. إن نيوزيلندا، بوصفها ترأس اللجنة، تبذل شأنها شأن الآخرين جهداً كبيراً في إدارة الانتقال بنجاح إلى أمين المظالم الجديد، السيدة كاثرين مارشي – أويل. ومع ذلك، كما أفاد أمين المظالم الأول، ما زالت هناك أوجه قصور في ترتيبات المكتب. ونأمل أن تعمل الأمانة العامة على التعبير عن الإرادة في القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) لضمان الترتيبات اللازمة لتنفيذ ولاية أمين المظالم بطريقة فعالة ومستقلة. ونحن، كمجلس، نحتاج أيضاً إلى ضمان توفير الموارد على النحو المناسب لفريق الرصد وشعبة شؤون مجلس الأمن للاضطلاع بالمهام التي أسندت إليها.

وينبغي لنا ألا نسمح للتهديد الذي يشكله تنظيما داعش والقاعدة بأن يصبح عادياً بتكرارنا كلام الأمم المتحدة أو طغيان المسافة بين العديد من بلداننا. إن الفظائع والحرمان التي يرتكبها تنظيما داعش والقاعدة والجماعات المرتبطة بهما حقيقية تماماً وتؤذينا جميعاً. إن نظام الجزاءات أداة حية يجب أن نكيّفها بصورة منتظمة. والقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) هو ذلك بالضبط – تكييف وتعزيز لنظام الجزاءات لمواجهة التهديد المتزايد لداعش.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للممثلة الدائمة لنيجيريا.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وفد الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة الجوهرية لتناول أحد الأبعاد الحاسمة جداً للإرهاب. وبما أن هذه هي أول جلسة يعقدها مجلس الأمن على مستوى وزراء المالية، فهي تؤكد استعداد المجلس للنظر في الأخذ بنهج كلي عند

النظر في تمويل الإرهاب. وننوه بحضور وزراء المالية ونرحب بهم إلى مجلس الأمن. وأود أن أشكر الأمين العام لمشاركته وجهات نظره عن هذا الموضوع. قدم السيد شين، رئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، أفكاراً متبصرة هامة في مكافحة تمويل الإرهاب، ونحن مدينون له.

إن خطر الإرهاب آخذ في التوسع ويزداد حدّة. وتؤثر هذه الآفة على عدد أكبر من الدول في جميع أرجاء العالم. وقد طوّرت الجماعات الإرهابية شهية لا يمكن إشباعها للأراضي. وهي تستولي باطراد على الأراضي وتضع، في الواقع، هياكل إدارية لدعمها. وهي تواصل الحصول على تدفقات كبيرة من التمويل، والتي تستخدمها لدعم الأنشطة المزعزعة للاستقرار.

وذلك يتضح أكثر ما يتضح في حالة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). فظاهرة داعش تبيّن نوعاً جديداً من المنظمات الإرهابية. ويواصل التنظيم عملياته من خلال التمويل، الذي يتولّد بصورة غير مشروعة من داخل الأراضي التي يحتلها. وذلك في المقام الأول من نهب المصارف، واستغلال حقول النفط، والاختطاف طلباً للفدية وسرقة الأصول الاقتصادية. إن مصادر التمويل هذه لها أهمية حاسمة في أنشطة داعش. لذلك فإن قطعها يكتسي أهمية بالغة وينبغي أن يكون على رأس أولويات المجتمع الدولي. وينطبق ذلك أيضاً على تنظيم القاعدة، وجبهة النصرة، وحركة الشباب، وتنظيم بوكو حرام وغيرها من الجماعات الإرهابية.

إن تجريم تمويل الإرهابيين والمنظمات الإرهابية، وتنفيذ نظام جزاءات الأمم المتحدة ذات الصلة والإجراءات المتعددة الأطراف هي بعض أكثر الأسلحة قوة في ترسانة المجتمع الدولي في الحرب ضد تمويل الإرهاب. ويجب تعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق هدف خنق تمويل داعش وغيره من الجماعات الإرهابية. إن اتباع نهج شامل في نطاق سيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية، مع احترام جميع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، أمر أساسي. وهو يتطلب إجراءات عاجلة على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية.

وعلى الصعيد الدولي، قدم مجلس الأمن القيادة الفعالة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب من خلال صكوك مثل نظام جزاءات القاعدة والقرار ٢١٩٩ (٢٠١٥). ويتطلب نظام جزاءات القاعدة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في جملة أمور، تجميد أصول داعش والقاعدة والكيانات والأفراد الأخرى المدرجة في القائمة. ويستهدف القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) على وجه التحديد تجارة النفط، والاتجار بالممتلكات الثقافية، والاختطاف طلباً للفدية وغيرها مصادر التمويل الأخرى التي تستغلها المجموعات الإرهابية. ويدل كل هذا على التزام المجلس بتعزيز خطة مكافحة تمويل الإرهاب.

وعلى الصعيد الإقليمي، ولا سيما في غرب أفريقيا، يضطلع فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا – وهو مؤسسة تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – بدور رئيسي في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الجماعة للامتثال بالمعايير الدولية في مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

وبالإضافة إلى التعاون مع الحكومات، يعمل فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا أيضا مع المؤسسات المصرفية العاملة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تعزيز قدرتها على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهابيين. واستجابة لخطر الإرهاب، اتخذت الجماعة الاقتصادية مجموعة من التدابير، بما في ذلك سن القوانين اللازمة لمكافحة تمويل الإرهاب وإنشاء الأطر المؤسسية ذات الصلة. وعززت التعاون بين وكالاتها الوطنية ومع الشركاء الدوليين. كما عززت قدراتها على التحقيق والمقاضاة.

وعلى الصعيد الوطني، سنت نيجيريا تشريعات لمكافحة تمويل الإرهاب. ففي عام ٢٠١٤، تم اعتماد ”لوائح مكافحة

غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في المصارف والمؤسسات المالية الأخرى". والهدف من ذلك التشريع هو توفير مبادئ توجيهية للامتثال للمؤسسات المالية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في إطار الاختصاص التنظيمي للمصرف المركزي النيجيري. ويُمكن هذا التشريع المصرف المركزي من أن ينفذ بجدية تدابير لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلا عن كفالة امتثال جميع المؤسسات المالية في البلد. وبالإضافة إلى إنشاء تلك الوحدات في جميع المؤسسات المالية والمصارف، تشترط تلك اللوائح على المؤسسات المالية أن تبلغ وحدة الاستخبارات المالية النيجيرية عن جميع العمليات المشبوهة. وتتسق اللوائح مع توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بالقرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤).

ولا يكفي أن نضع قوانين ولوائح لوقف تمويل الإرهاب. بل يجب علينا أن نضمن عملها بفعالية. وعلى الحكومات أيضا أن تتعامل مع هذه القوانين بنهج حكومي شامل، ينفذ نظم جزاءات الأمم المتحدة ويحدد مخاطر تمويل الإرهاب ويعد السبل الفعالة الكفيلة بالكشف عن تمويل الإرهاب ووقفه وردعه ومقاضاة الضالعين فيه. ويجب أن نستحدث الآليات لتحديد ورصد خدمات تحويل الأموال غير الخاضعة للتنظيم واتخاذ إجراءات ضدها ولتعزيز شفافية التدفقات المالية. والقدرة على اكتشاف وتحليل وتقاسم المعلومات عن التدفقات المالية أمر ضروري للتحقيقات المالية.

ويجب تمكين وحدات الاستخبارات المالية الوطنية وسائر السلطات الوطنية المختصة ليتسنى لها الاضطلاع بفعالية بهذه الولايات. وقد يتطلب ذلك تدخل لجنة مكافحة الإرهاب والكيانات الأخرى ذات الصلة للمساعدة في بناء القدرات. وهذه الكيانات قد تساعد أيضا في تحديد الثغرات في إمكانات الدول الأعضاء والتي تحد من قدرتها على كشف ووقف تمويل الإرهاب، وتقديم توصيات ملائمة بشأن الكيفية التي يمكن بها سد تلك الثغرات.

ومن الضروري أن يعد المجتمع الدولي استجابة متجانسة وحاسمة لقطع مصادر التمويل التي تدعم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية. وهذه خطوة أولى بالغة الأهمية في إضعاف هذه الجماعات وهزيمتها. ولتحقيق ذلك، يجب تعزيز تبادل المعلومات والتعاون والاتساق على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، نعتقد أن القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، المتخذ للتو بعد ظهر اليوم، هو خطوة حيوية للأمام ونقطة انطلاق في الممارسة نحو تحقيق هدفنا المشترك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة نيجيريا على بيانها ونشير إلى أعمال العنف البشعة ومقتل الآلاف في نيجيريا على يد بوكو حرام. ويمثل ذلك تذكرة أخرى بمدى أهمية العمل الذي نقوم به هنا اليوم

السيد راميريث كارينيو (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد جاكوب ليو، وزير خزانة الولايات المتحدة، ووفد بلده على عقد هذه المناقشة بشأن مسألة على هذا القدر من الأهمية، ألا وهي: الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الإرهاب وتمويله. كما نشكر على وجه الخصوص وزراء المالية وغيرهم من المسؤولين الوطنيين على حضورهم هنا بعد ظهر هذا اليوم، وكذلك الأمين العام ورئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، السيد جي - يون شين، على حضورهم هنا اليوم.

يسلط بلدي الضوء على الوحدة بين جميع أعضاء مجلس الأمن وجهودهم المشتركة والتي مكنت من اتخاذ القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بالإجماع اليوم. إن أحكام القرار ذات أهمية أساسية في التصدي لهذه القضية ذات الأثر العالمي وهي تكفل في الوقت نفسه تكييف الأدوات والآليات المتاحة للمجلس مع الحالة التي تواجه البشرية اليوم، ولا سيما الأعمال الوحشية

التي ترتكبها الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ونلاحظ أن مجلس الأمن قادر على الاضطلاع بولايته بفعالية إذا ما توفرت الإرادة السياسية اللازمة. ونأمل أن تسود هذه الروح، بما يمكننا من معالجة وحل القضايا الهامة التي تنتظر التفات المجلس إليها منذ سنوات.

وتؤكد فنزويلا مجددا رفضها القاطع لأعمال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن دوافعه وحيثما ارتكب وأيا كان مرتكبه، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الأعمال تشكل انتهاكات سافرة للقانون الدولي وأنها تنتهك الحق في الحياة. وبناء على ذلك، يود بلدي أن يعرب عن قلقه العميق إزاء الوتيرة المتسارعة لانتشار هذه الظاهرة، والقدرات العسكرية واللوجستية التي لم يسبق مثل لها المتاحة للإرهابيين في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا. وترتبط القدرة العسكرية غير العادية للجماعات الإرهابية ارتباطا مباشرا بزعزعة استقرار بلدان مثل العراق وليبيا وسورية من خلال التدخل العسكري والتدخل الأجنبي والحرب. ويجب القول بوضوح إن الصعود السريع للإرهاب يمثل، في جملة أمور، نتيجة للدعم المالي والعسكري المقدم إلى الجهات المسلحة والعنيفة من غير الدول، والتي جرى استغلالها في السابق كأدوات لزعزعة الاستقرار قبل أن تصبح جماعات إرهابية اندمجت مع داعش، وباتت تتزايد سريعا.

وقد هال بلدي المعاناة وارتفاع التكلفة في الأرواح التي تدفعها شعوب العراق وليبيا وسورية، من بين شعوب أخرى، نتيجة الأعمال الهمجية وأعمال العنف التي ترتكبها الجماعات الإرهابية. وآن الأوان أن يعمل مجلس الأمن لمنع تمويل ودعم الإرهاب، مع الامتثال للقانون الدولي. ولذلك، أيد بلدي بقوة القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) والقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، اللذين اتخذا في وقت سابق اليوم. ونأمل أن تعمل جميع الدول من أجل تنفيذهما بصرامة من دون استثناء أو معايير مزدوجة.

وتُظهر آخر الهجمات الإرهابية، لا سيما تلك التي ارتكبها داعش، أن الضعف في مواجهة هذه الآفة الرهيبة وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب أصبحا الآن عالميين. وهذا هو السبب في أن دور المجلس سيكون حاسما في الكفاح من أجل التصدي لهذا الخطر الذي يتهدد مستقبل البشرية. وفي نفس السياق، نشدد على أن فعالية مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تمويله، تتطلب بذل المجتمع الدولي لجهود مشتركة قوية. ويجب على الدول الاضطلاع بجرأة بمسؤوليتها عن مكافحة هذه الآفة من خلال ضمان الامتثال التام لأحكام الصكوك الدولية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تحظر نقل الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية أو تمويلها أو تدريبها أو توفير الملاذ الآمن لها.

والتصدي بفعالية لهذه الظاهرة لا يسمح بحدوث انقسامات لأنه لا يوجد شيء اسمه إرهابيون طيبون وإرهابيون أشرار. فالإرهاب ظاهرة واحدة يجب منعها والتصدي لها والقضاء عليها قضاء مُبرما. ولذلك، فإن الاستجابة الدولية لهذه الآفة تتطلب إجراء تقييم للأوضاع المواتية لانتشارها في جميع أنحاء العالم من دون تبرير ارتكاب الأعمال الإرهابية تحت أي ظرف، وذلك بهدف وضع استراتيجيات فعالة ومبتكرة لمكافحة خطاب الإرهابيين والمتطرفين بغية منعهم من تغذية نزعة التطرف وتجنيد وتعبئة كل من الموارد البشرية والاقتصادية لصالحهم.

تم إحراز تقدم كبير منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في مجال مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية، ولكن من الواضح أنه لا يكفي. ومع تطور المجموعات والجماعات الإرهابية، حسنت هذه المنظمات الإجرامية أيضا أساليبها فيما يخص بناء وإدارة مواردها. ويتمثل أفضل مثال على ذلك في الطريقة التي يدعم تنظيم الدولة الإسلامية نفسه من خلالها، بفضل العائدات التي جناها بصورة غير مشروعة في الأراضي التي احتلها، في المقام

الأول من خلال استغلال وبيع النفط، ونهب البنوك وتهريب التراث والآثار الثقافية، والاختطاف لطلب فدية، وغيرها. وفي هذا الصدد، تعد أنشطة الاستخبارات المالية، بالإضافة إلى تبادل المعلومات العملياتية في الوقت المناسب، حاسمة إذا أردنا تعطيل وتفكيك البنية التحتية المالية لهذه المنظمات الإرهابية، مع الأخذ في الاعتبار أن وضع حد لتمويلها، سيساعد على الحد من أنشطتها الإجرامية بل واحتواءها. ومن المهم أن نفهم كيفية إدارتها لمواردها، إذا أردنا مكافحتها بشكل فعال.

وأخيرا، فإننا نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي مواصلة العمل على إنشاء وتنفيذ وتعزيز الاستراتيجيات التي يمكنها تحييد قدرة الجماعات الإرهابية على التحرك. وفي هذا الصدد، فإننا نعتقد أن الاعتماد في نهاية المطاف لاتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب من شأنه أن يكمل مجموعة الصكوك القانونية الدولية الموجودة بالفعل، من خلال تمكيننا من التوصل إلى تعريف من شأنه تعزيز توافق الآراء بشأن هذا الموضوع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لتشاد.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن، لوزراء المالية والمكرسة لمكافحة تمويل الإرهاب. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، والسيد جي يون شين، رئيس فرقة العمل المعنية بالاجراءات المالية، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

يتطلب التصدي بفعالية لكل شكل من أشكال تمويل الإرهاب، بما في ذلك جمع ونقل واستخدام الأموال والأصول المالية الأخرى من قبل الإرهابيين، من الدول أن تكيف باستمرار استجاباتها للأساليب المتطورة على نحو متزايد التي يستخدمها الإرهابيون في عصر التقدم التكنولوجي والعولمة. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالنتائج التي تحققت من خلال نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة من خلال القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١). ولأنهما يشكلان الأداتين الأساسيتين المتاحتين لمجلس الأمن، لم يمكننا القراران من تنفيذ تدابير الجزاءات مثل تجميد الأصول وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة فحسب، بل ومن منع نقل الأسلحة إلى الأفراد والكيانات المدرجة في قائمة الجزاءات. إننا نثني على أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، ونود أن نعرب عن تقديرنا لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، على دعمه القيم للجنة، في تنفيذ تدابير مجلس الأمن.

إن القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، الذي اعتمدناه للتو، يعزز نظام الجزاءات القائم المفروض على تنظيم القاعدة، ويأخذ بعين الاعتبار الجانب الجديد للتهديد الإرهابي الناجم عن أنشطة تنظيم داعش. وترحب تشاد بهذه المرحلة الجديدة الهامة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، التي تستهدف بشكل محدد التجارة غير المشروعة في النفط والمنتجات النفطية، ووحدات المصافي وما يتصل بها من مواد، وكذلك الأفراد والكيانات المنتسبة التي تسهل سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

يجب أن تتم عملية إضافة الأشخاص إلى قائمة الجزاءات، بشفافية وفي إطار احترام حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد أهمية ضمان استقلالية مكتب أمين المظالم، وتعزيز قدراته عن طريق تزويده بالأدوات والموارد التي يحتاجها ليقوم بمهامه. كما نود أن نؤكد أهمية تعزيز استقلالية فريق الرصد. علاوة على ذلك، ينبغي تعيين أمين مظالم، وخبراء فريق الرصد، مع احترام الشفافية والكفاءة وكذلك مبدأ التمثيل الإقليمي.

وعدا ذلك، فإننا ننتظر بفارغ الصبر مختلف التقارير المطلوبة بموجب القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، ولا سيما تقرير فريق الرصد في عمله المشترك بالتعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، لمتابعة تنفيذ القرارين ٢١٩٩

(٢٠١٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، فضلا عن تقرير الأمين العام عن أعمال الأمم المتحدة الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على مكافحة هذا التهديد.

إن تعزيز الجهود العالمية لمكافحة تمويل الإرهاب، ينبغي القيام بها من خلال سن وتنفيذ تدابير على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، بذلت تشاد في حدود ما تسمح به قدراتها، جهودا كبيرة لمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وللقيام بذلك، أنشأنا وكالة للتحقيقات المالية على الصعيد الوطني، وبدأنا في تنفيذ اللوائح ذات الصلة التي وضعتها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

بعد اعتمادنا لأول قانون خاص بمكافحة الإرهاب قبل بضعة أشهر، فإننا عازمون على تعزيز منظومتنا التشريعية، حتى نكون قادرين على زيادة فعالية مكافحة تمويل الإرهاب بجميع أشكاله، وفقا لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ذات الصلة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. تشكل توصيات الفرقة أساس الاستجابة المنسقة للأخطار التي تهدد سلامة النظام المالي، وسوف تساعد على مواءمة لوائحها على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، تبذل الجهود حاليا لسن تشريع يحظر تمويل الإرهاب بجميع أشكاله. وشاركت تشاد بنشاط في صياغة استراتيجية دون إقليمية لمكافحة الإرهاب، والاتجار بالأسلحة في وسط أفريقيا، ونتوقع التصديق على الصكوك الدولية الـ ١٩ المتعلقة بالإرهاب في مجملها.

إن إدراج تنظيم داعش في قائمة الجزاءات، وتغيير اسم نظام الجزاءات، الذي سيعرف من الآن فصاعدا باسم قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيمي داعش والقاعدة، يشير إلى تصميم المجتمع الدولي على الاستجابة بشكل متناسب على التهديد الخطير للغاية الذي يمثله الإرهاب. ومع ذلك، يجب أن نذكّر بأن الأسماء الاستفزازية التي تطلقها المنظمات الإرهابية على نفسها بشكل متعمد، لا يمكن ولا ينبغي ربطها بأي دين أو جنسية أو حضارة. ويجب ألا تصبح مكافحة الإرهاب، وسيلة للتحريض على الكراهية الدينية والخوف، لأن الإرهاب يشكل تهديدا عالميا لا يقتصر على دين أو مجتمع معين.

وفي الختام، نلاحظ أن هناك مجموعة كاملة من الأدوات والمعايير لمكافحة تمويل الإرهاب على نحو فعال، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرارات ١٣٦٧ (١٩٩٩)، ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، الذي اعتمد اليوم. وبالتالي فإن ما ينقصنا هو تنفيذها على نحو فعال. إننا نحث كل الدول على اتخاذ إجراءات فورا للتصدي لمشكلة تمويل الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الدائم لتشاد على بيانه، وأعرف أن شعب تشاد عانى من عنف رهيب على يد بوكو حرام. وإذ ننظر حولنا على الطاولة، هناك الكثير مما يذكرنا بأهمية عملنا هذا.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد جاو يونغ (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بمبادرة رئاسة الولايات المتحدة لعقد جلسة اليوم، وتشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، والسيد جي يون شين، رئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

في الوقت الحاضر، تنتشر الأنشطة الإرهابية على الصعيد الدولي. ويشهد المجتمع الدولي تصاعداً حاداً للإرهاب الذي بات يمثل التحدي الأمني الأكثر خطورة وإلحاحاً. والقوى الإرهابية الدولية تستخدم كل القنوات لجمع الأموال لأنشطتها الإرهابية، وبالتالي تعرض استقرار النظام المالي العالمي للخطر. وفي السنوات الأخيرة، عمل المجتمع الدولي بدأب لمكافحة تمويل الإرهاب، ولكن لا تزال هناك تحديات جمة في هذا الصدد.

أولاً، مصادر تمويل الإرهاب كثيرة. وبالإضافة إلى الأساليب التقليدية مثل تلقي التبرعات وارتكاب أعمال السطو المسلح، تستخدم القوى الإرهابية الدولية قنوات جديدة لجمع الأموال، بما في ذلك الاستغلال غير المشروع للنفط والموارد المعدنية الأخرى والاتجار فيها، وتهريب القطع الأثرية ذات القيمة الثقافية والحصول على مبالغ الفدية.

ثانياً، تمويل الإرهاب بات أكثر سرية من ذي قبل، نظراً للعدد المتزايد من طرق تحويل الأموال في عالمنا اليوم، وخاصة النمو السريع لوسائل الصرف الإلكتروني. مما زاد من صعوبة تحديد مصادر تمويل المنظمات الإرهابية بدقة.

ثالثاً، ينبغي تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد. وفي الوقت الحاضر، لا يزال التنسيق في ذلك المجال غير كاف مع استمرار تطبيق معايير مزدوجة. وبعض البلدان ما زالت تواجه صعوبات حقيقية في تنفيذ قرارات المجلس وقواعد فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

رابعاً، يتعين مواصلة تحسين الكفاءة في مكافحة تمويل الإرهاب. فالقوائم الحالية للإرهابيين تفتقر إلى معلومات بالغة الأهمية لتحديد هوياتهم، مما يعوق الرصد الفعال من جانب المؤسسات المالية.

وفي ما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب، تود الصين أن تشدد على النقاط الخمس التالية. أولاً، يجب أن تتبع المبادئ الأساسية للعمل من أجل مكافحة الإرهاب بصرامة. فالإرهاب هو العدو المشترك للبشرية وأي عمل من أعمال الإرهاب – وقتما وحيثما ارتكب أو من ارتكبه وأياً كان الدافع إلى ذلك – يشكل جريمة خطيرة. ويجب ألا تكون هناك معايير مزدوجة في مكافحة الإرهاب. والأنشطة الدولية لمكافحة الإرهاب يجب أن تراعى فيها مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية الأخرى المعترف بها في العلاقات الدولية، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدورها الريادي بالكامل. وهذا هو المبدأ الرئيسي في جهودنا لمكافحة تمويل الإرهاب.

ثانياً، لا بد من تنفيذ قرارات المجلس وقواعد فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ذات الصلة على نحو فعال. وترحب الصين باتخاذ القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) اليوم. وينبغي لكل البلدان أن تمتثل لأحكام القرار بغية زيادة تحسين تشريعاتها الداخلية وإنشاء الآليات المناسبة والتأكد من فعالية الإجراءات التي تتخذها. كما ينبغي أن تمتثل جميع البلدان لقواعد فرقة العمل لتعزيز التعاون في الرقابة المالية واتخاذ إجراءات صارمة ضد الأنشطة غير القانونية، مثل المعاملات المصرفية السرية، بغية قطع قنوات تمويل الارهاب.

ثالثاً، ينبغي مواصلة تعزيز التعاون الدولي في مكافحة تمويل الإرهاب في ضوء التوجهات الجديدة والتغيرات في أساليب تمويل الإرهاب، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير ونُهُج محددة الهدف على الصعيد الدولي. ومن المهم الاستفادة الكاملة من المزايا التي تتيحها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك من خلال إنشاء قواعد البيانات وبرامج تبادل المعلومات لذلك الغرض. وعلى المستوى الوطني، لا بد من تعزيز التنسيق بين الإدارات وتحليل المعلومات. وعلى مستوى الصناعة، يتعين على شركات الإنترنت ومقدمي خدمات الشبكة ممارسة الانضباط الذاتي والنظر في اعتماد مدونة قواعد سلوك عالمية على مستوى الصناعة في وقت مبكر.

رابعاً، ينبغي بذل جهود متواصلة لزيادة كفاءة مكافحة تمويل الإرهاب. وتأمل الصين أن تقدم البلدان المعنية معلومات مفصلة عند تقديم طلبات لإدراج أفراد أو كيانات. وينبغي لأمين المظالم وأفرقة رصد الجزاءات المنبثقة عن المجلس مساعدة لجان الجزاءات في زيادة تحسين القوائم الحالية للجزاءات.

خامسا، ينبغي تقديم المساعدة في بناء القدرات للبلدان النامية، المحدودة في إمكانياتها ومواردها، لمواجهة التهديدات

الإرهابية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على الصعوبات الحقيقية التي تواجهها البلدان النامية في مكافحة تمويل الإرهاب، وأن يقدم لها مساعدة فعالة، بما في ذلك الموارد المالية وتدريب الموظفين.

والصين ترفض بشدة كل أشكال الإرهاب وهي طرف فاعل مهم في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وسوف نعزز تعاوننا مع المجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك مكافحة تمويل الإرهاب من خلال الجهود المشتركة لصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للاتحاد الروسي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بعقد جلسة مجلس الأمن هذه في الوقت المناسب والمهم بشأن قمع تمويل الإرهاب.

إن عواقب انتشار الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمتد إلى بعيد خارج المنطقة. والهجمات الإرهابية الأخيرة أظهرت أن العالم يواجه تهديداً عالمي الطابع والنطاق. وفي الوقت نفسه، من الواضح تماماً أن تربته الخصبة تقع في الأراضي العراقية والسورية التي استولى عليها ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش). ولا بد من التصدي لداعش بشكل حاسم وبطريقة منسقة، وتحقيقاً لتلك الغاية، لا بد من وضع آلية واضحة للعمل من جانب المجتمع الدولي. ولا يمكننا القضاء على ذلك الشر المطلق إلا بالعمل معاً، من دون الكيل بمكيالين، وقمع القنوات المستخدمة لتمويل الإرهاب بالكامل.

في شباط/فبراير، وبمبادرة من روسيا، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥)، ليؤكد مرة أخرى على التزامات الدول، ويضيف إليها التزامات جديدة لمنع تمويل الإرهاب من خلال الاتجار غير المشروع في النفط والموارد الطبيعية الأخرى والآثار وغيرها من الموارد. وللأسف، فإن الالتزامات بموجب ذلك القرار لا يتم الوفاء بها من جانب الجميع أو في كل مكان. وفي هذا الصدد، من الواضح أن المسؤولية الخاصة عن قمع قنوات تمويل داعش تقع حتماً مع عاتق الدول المتاخمة للعراق وسوريا. وكان علينا أن نلاحظ استمرار بيع الوقود الأحفوري من الأراضي التي تسيطر عليها داعش. وتنظم تلك العملية بتواطؤ من هياكل اقتصادية سرية، يحصل المهربون من خلالها على النفط مقابل النقد في مناطق استخراجه وتكريره. وهم يعبرون الحدود بحرية، ويدخلون في اتصال مباشر مع زعماء داعش ويبرمون الصفقات التجارية معهم.

وتشير التقديرات إلى أن صادرات داعش غير المشروعة من الوقود تبلغ ١,٥ مليون دولار يومياً. وغالبية المنتجات النفطية تنقل عبر تركيا. وفي معظم الحالات، ينقل النفط في شاحنات براً عبر نقاط العبور الحدودية كركاميس وأقجة قلعة وجيلفيجوزو وأونجوبينار. ويقدر عدد الشاحنات بالآلاف، وتنقل الشحنات لحساب داعش بواسطة عدد من الشركات التركية، ومنها سيري في مدينة قونية وسام أوتوموتيف في مدينة أنطاكيا. وينقل النفط الذي يتم شراؤه في تركيا لحساب داعش إلى مصفاة توبراش في مدينة باتمان. ومع ذلك، فإن التدفق الرئيسي يمر عبر موانئ تركية على البحر الأبيض المتوسط، وميناء جيهان بصورة رئيسية.

ونتيجة للضربات التي تشنها القوات الجوية للاتحاد الروسي، انخفض حجم صادرات النفط غير المشروعة إلى حد كبير. ومن ناحية أخرى، فقد أدى ذلك إلى زيادة أهمية إيجاد الإرهابيين لمصادر بديلة للتمويل من خلال الموارد الطبيعية الأخرى والإنتاج الزراعي والصناعي. والقيمة الإجمالية لتلك السلة تقترب بالفعل من ٧٠٠ مليون دولار في السنة. وعلى سبيل المثال، يبلغ دخل داعش من بيع الفوسفات قرابة ٢٥٠

مليون دولار، ومن بيع الشعير والجاودار (نبات) ٢٠٠ مليون جنيه، ومن الأسمنت ١٠٠ مليون دولار. وهناك أيضا الاتجار بالرهائن والتحف اليدوية الثقافية، فضلاً عن استمرار تدفق التبرعات الأجنبية.

وتستخدم داعش العائدات لشراء الأسلحة والذخيرة. ويخصص المجلس العسكري الأعلى لداعش أكثر من ٣٠ مليون دولار شهرياً لذلك الغرض. والمشتريات من الأسلحة والذخيرة للإرهابيين تتم من خلال شركات وهمية في عدد من دول أوروبا الشرقية. ومنذ أيلول/سبتمبر فقط، وبذريعة تقوية المعارضة السورية، أدخلت إلى الأراضي السورية التي تسيطر عليها داعش قذائف صاروخية للمنظومات من طراز غراد لإطلاق الصواريخ المتعددة، وقنابل يدوية للراجمات المحمولة للقذائف المضادة للدبابات فضلاً عن الأسلحة الصغيرة والذخيرة، وكذلك قطع غيار لمدافع الهاوتزر ذاتية الدفع من طراز غفوزديكا.

واللافت أن معظم شحنات الأسلحة هي من تصميم سوفياتي، تم تصنيعها في أوروبا الشرقية بناء على تراخيص سوفيتية منتهية الصلاحية.

وللقضاء على الاقتصاد غير المشروع لتنظيم الدولة، هناك حاجة إلى تعزيز كمية التدابير التي تتخذها الدول والمجتمع الدولي ككل. وقد تم اتخاذ خطوة هامة اليوم. وبناء على مبادرة من روسيا والولايات المتحدة، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، الرامي إلى مكافحة تنظيم الدولة وغيره من المنظمات الإرهابية، ومصادر تمويلها. والمهمة الأساسية للقرار، في نظرنا، تكمن في تعزيز نظام التتبع وإغلاق القنوات المستخدمة بصورة غير مشروعة لتمويل التنظيم والجماعات المرتبطة به. وآليات الرصد والجزاءات التابعة للأمم المتحدة، يمكنها الآن التركيز بوضوح على القضاء على أي مظهر من مظاهر تمويل الإرهاب.

ولن يقتصر العمل على الأمم المتحدة وحدها. وسيتم تفعيل إمكانات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية من أجل وضع تدابير لمكافحة التمويل وغسيل الأموال. وسيقوم الأمين العام، في غضون ٤٥ يوما عقب اتخاذ هذا القرار،بإصدار تقرير يتضمن تقييمات صريحة وملموسة، بما في ذلك ما يتعلق بمصادر التمويل غير المشروع للتنظيم.

ومن الأهمية بمكان أن القرار يحدد تنظيم الدولة بوصفه أخطر تهديد إرهابي مستقل. وهذا هو السبب في إعادة تسمية كل من قائمة الجزاءات واللجنة الخاصة. وتم توضيح معايير إدراج الأسماء في القائمة،مما سيتيح المجال لخضوع أي شخص طبيعي أو اعتباري يتواطأ مع المنظمة إجرامية للجزاءات. ويدعو القرار إلى تنسيق الكامل بين الدول في جهودها الرامية إلى التحقيق في الجرائم المتصلة بتمويل تنظيم الدولة وتنظيم القاعدة والمنظمات المرتبطة بهما، بما في ذلك تسليم ومحاكمة الجناة الضالعين في هذه الأعمال. ويجري في هذا الصدد، إيلاء اهتمام خاص بالتعاون مع الدول التي جرى تنفيذ هذه الهجمات الإرهابية على أراضيها أو ضد مواطنيها.

ونحن في الاتحاد الروسي نعمل بصورة متسقة ومنهجية على الصعيد الوطني في مكافحة تمويل الإرهاب وقمعه. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أنشئت، بموجب مرسوم رئاسي، لجنة مشتركة بين الوكالات للقضاء على تمويل الإرهاب. وتم وضع خطة مشتركة بين الوكالات أجرت، في إطارها، وكالات الاستخبارات المالية وإنفاذ القانون ما يقرب من ٥ ٠٠٠ عملية تحقيق، أسفرت عن رفع ٢٧٠ قضية جنائية. ويشتبه باضطلاع أكثر من ١ ٦٠٠ من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في تقديم الدعم المادي إلى تنظيم الدولة. والعمل جار على تحسين تشريعات مكافحة الإرهاب بدعم من السلطة التشريعية.

وسيواصل بلدنا اتخاذ تدابير حاسمة لمواجهة تنظيم الدولة. ولن نهزم هذا الشر إلا عن طريق تشكيل جبهة موحدة.

وكما قال الرئيس فلاديمير بوتين رئيس الاتحاد الروسي مرارا وتكرارا: إن مكافحة خطر الإرهاب يستلزم تعزيز جهود المجتمع الدولي بأسره، مع احترام قواعد القانون الدولي والدور المحوري الذي يتعين أن يضطلع به مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الدائم للاتحاد الروسي على بيانه، وأقدم التعازي بمن فقدوا أرواحهم في الهجوم الإرهابي على رحلة الطائرة المدنية التي كانت تقل عدد كبيرا من السياح.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وقبل رفع الجلسة، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الختامية.

إن هذه الجلسة لم يسبق لها مثيل، كما أنها بناءة ومثمرة. لقد اتخذنا القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، الذي سيساعدنا على حماية النظام المالي الدولي من سوء الاستخدام والاستغلال على يد الإرهابيين، ولقد استعرضنا عملنا في مجال مكافحة تمويل من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. كما أكدنا مجددا على التزامنا باستخدام التدابير الواردة في قرار اليوم، والأدوات التي سخرناها على مدى السنوات الـ ١٤ الماضية من اجل جعل العالم أكثر أمنا من تنظيم الدولة والجماعات الإرهابية الفتاكة الأخرى. ويجب أن نظل متحدين إذ نمضي قدما في تنفيذ مهمتنا بنفس التصميم الذي تكلمنا بشأنه اليوم في اتخاذ القرار. وهذا هو السبيل الوحيد لكي نكون فعالين في مكافحة خطر الإرهاب.

أشكر الأمين العام، وأشكر السفيرة باور على تنظيم الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ٢٥/١٧.